

Distr.: General
5 December 2014
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والعشرون

١٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

قيرغيزستان*

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-23454 070115 080115



* 1 4 2 3 4 5 4 *

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصية ٧٦-٣٣^(١)

١- أعد هذا التقرير الوطني وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي نص عليها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٧/١١٩. ويولي الاهتمام الأساسي في هذا التقرير للتقدم المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الواردة في سياق الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠.

٢- وتولى إعداد هذه الوثيقة الوطنية مجلس تنسيق حقوق الإنسان التابع لحكومة جمهورية قيرغيزستان (المشار إليه لاحقاً بـ "الحكومة")، بالتعاون مع فريق عامل مشترك بين الوزارات أنشئ بقرار^(٢) من الحكومة. وأتاحت المشاورات التي جرت بين الوزارات مراعاة جميع الجوانب المتصلة بنشاط أجهزة الدولة في جمهورية قيرغيزستان، بما في ذلك عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٣- وقد روعيت في إعداد هذا التقرير تقارير منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية المعنية بحماية الحقوق والمؤسسات والمعاهد العلمية الوطنية. وإجمالاً، شارك في المشاورات التمهيديّة التي جرت مع المجتمع المدني ما يزيد على ٨٠ منظمة تابعة للمجتمع المدني من مختلف مناطق البلد. وقد أجريت المشاورات في المراحل المبكرة من إعداد التقرير الوطني، ما أتاح أيضاً تضمينه بياناً بالمشاكل والمخاطر الأساسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان، وهي جوانب تعتبرها جمهورية قيرغيزستان ذات أولوية.

ثانياً - تطور الحالة في الميادين التشريعي والحقوقى والمؤسسي

ألف - الإطار القانوني

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-١ و ٧٦-٢ و ٧٦-٣ و ٧٦-٤ و ٧٦-٥ و ٧٦-٦ و ٧٦-٧ و ٧٦-١٣ و ٧٦-١٤ و ٧٦-١٥ و ٧٦-١٧ و ٧٦-١٩ و ٧٦-٢٢ و ٧٦-٣٨ و ٧٦-٤٧ و ٧٦-٥٨ و ٧٦-٩٠ و ٧٦-١٢١ و ٧٦-١٢٢ و ٧٧-١ و ٧٧-٢ و ٧٧-٣ و ٧٧-٤ و ٧٧-٥ و ٧٧-٦ و ٧٧-٧ و ٧٧-٨ و ٧٧-٩ و ٧٧-١٠ و ٧٧-١١ و ٧٧-١٢ و ٧٧-١٣ و ٧٧-١٤ و ٧٧-١٥ و ٧٧-٣٣ و ٧٧-٣٧ و ٧٧-٣٨

٤- أقر دستور جمهورية قيرغيزستان (المشار إليه لاحقاً بـ "الدستور") في إطار الاستفتاء الذي أجري في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في أعقاب عملية إصلاح دستوري اتسمت بالعلنية والشفافية. وقد أرسى الدستور مبدأ سيادة القانون، وكفل مبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاة، كما نص على ضمانات لحماية حقوق الإنسان. ويتمتع الدستور بأعلى حجية قانونية وأحكامه نافذة نفاذاً مباشراً.

٥- ووفقاً للقواعد الدستورية، تعد حقوق الإنسان والحريات الإنسانية أعلى قيمة يعتد بها وهي تحدد مغزى وفحوى نشاط السلطتين التشريعية والتنفيذية وأجهزة الحكم الذاتي المحلي. وتعد الاتفاقيات الدولية النافذة وفقاً للقانون، إلى جانب مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً، جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني. وتعد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان نافذة بصورة مباشرة وتجب قواعد الاتفاقيات الدولية الأخرى.

٦- وينص الدستور على أحكام تكفل المساواة وتحظر التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الإعاقة، أو الانتماء الإثني، أو المعتقد الديني، أو السن، أو القرار السياسي أو سواه من القرارات، أو التعليم، أو الأصل، أو حالة الملكية أو سواها من الحالات، فضلاً عن ظروف أخرى. ويولى اهتمام خاص للمسائل الخاصة بحقوق الرجال والنساء وحرياتهم، والمساواة في الفرص في إعمال تلك الحقوق والحريات، فضلاً عن الضمانات المتعلقة بحماية حقوق الطفل. وتنطلق جمهورية قيرغيزستان من مبدأ تأمين مصلحة الطفل العليا، وحظر استغلال عمل الأطفال، وحق كل طفل في المستوى المعيشي اللازم لنمائه البدني والعقلي والروحي والأخلاقي والاجتماعي. ويتحمل كلا الوالدين، وسواهما من الأشخاص المسؤولين عن تربية الطفل، مسؤولية تأمين ما يلزم من أسباب الحياة لنماء الطفل، في إطار قدراتهم وإمكاناتهم المالية. وتوفر الدولة رعاية الأيتام والأطفال الذين لا معيل لهم، فضلاً عن تربيتهم وتعليمهم.

٧- وقد صدقت جمهورية قيرغيزستان على ما يلي من اتفاقيات دولية أساسية تتعلق بحقوق الإنسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٣) وبروتوكولاه الاختياريان الأول والثاني؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولاه الاختياريان الأول والثاني؛
- اتفاقية القضاء على التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛
- الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين الأجانب وجميع أفراد أسرهم؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري^(٤).

٨- وإجمالاً، جرى الالتزام بما يزيد على ٤٠ صكاً يتعلق بمختلف جوانب حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٩- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، اضطلعت الدولة بما يلي من أنشطة في مجال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

- ١٠- ففي عام ٢٠١١، جرى بقرار من الحكومة^(٥) إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار استراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية لسكان جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤^(٦)، يتوخى تنفيذ سلسلة من التدابير تمهيداً للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض تحسين المستوى المعيشي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١١- وفي عام ٢٠١٢، انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي^(٧).
- ١٢- وجمهورية قيرغيزستان عاكفة حالياً على النظر في مسألة التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- ١٣- وخلال الفترة الممتدة من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١٤، جرى العمل على مواءمة التشريع مع أحكام الدستور والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتنفيذاً للالتزامات جمهورية قيرغيزستان في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، أُقر في عام ٢٠١٢ قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن المركز الوطني لمنع التعذيب وسواه من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في جمهورية قيرغيزستان"^(٨)، وهو الهيئة التي تنظم العلاقات الناشئة في مجال تنظيم وتشغيل نظام منع التعذيب وسواه من ضروب المعاملة القاسية في أماكن الحرمان من الحرية وتقييدها.
- ١٤- وفي عام ٢٠١٢، أُقر قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الأطفال"^(٩) الذي ينص على إدخال تعديلات مؤسسية على نظام حماية الأطفال، وتعزيز الضمانات والإجراءات الخاصة بحماية الأطفال، بما في ذلك حماية الفئات الضعيفة، من قبيل الأطفال ذوي القيود الصحية، والأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.
- ١٥- وأعيد النظر جذرياً في قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن التجمعات السلمية"^(١٠) على نحو يوائم تشريع جمهورية قيرغيزيا ومعايير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ١٦- وقد أنشئ فريق عامل^(١١) يضم ممثلين عن أجهزة الدولة وخبراء مستقلين مهمتهم إدخال تعديلات على قانون جمهورية قيرغيزيا "بشأن حرية المعتقد الديني والمنظمات الدينية في جمهورية قيرغيزستان". وفي عام ٢٠١٤، ألغت الغرفة الدستورية التابعة للمحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان بنداً من القانون النافذ ينص على تنسيق قوائم المبادرين بإنشاء المنظمات الدينية مع أجهزة السلطات المحلية، كون ذلك البند يخالف الدستور. ومن شأن ذلك أن يبسط بصورة جوهرية عملية تسجيل المنظمات الدينية.
- ١٧- كذلك أدخلت تعديلات لأغراض حماية حقوق الإنسان على أنظمة القانون المدني لجمهورية قيرغيزستان وقانون المسؤولية الإدارية والقانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان وقانون الإجراءات الجنائية لجمهورية قيرغيزستان. وتم بوجه خاص تشديد المسؤولية الجنائية عن فعل

الاتجار بالبشر، إذ صُنِف ذلك الفعل في خانة الجرائم التي يعاقب عليها القانون بشدة. فضلاً عن ذلك، صُنِفَت فئات جديدة من الانتهاكات، من قبيل تشغيل القسّر عن علم في أعمال السخرة وفي إنتاج المواد الإباحية. وفي عام ٢٠١٣، أُدخِلت تعديلات على القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان^(١٢) تُشدد على المسؤولية عن فعل اختطاف النساء بهدف إرغامهن على الزواج. من جانب آخر، جرى وفقاً للمعايير الدولية إلغاء بنود القانون الجنائي التي تُجرّم فعل القدح والدم.

١٨- وقد صيغت التعديلات التشريعية الآتية الذكر كافة بمشاركة منظمات المجتمع المدني، وممثلي المؤسسات العلمية والمنظمات الدولية، وأتت نتيجة استشارات واسعة متعددة الأطراف.

١٩- ويتواصل العمل على مواءمة التشريع مع الدستور والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٣، أنشئ أفرقة خبراء عاملة معنية بوضع مشاريع القوانين التالية^(١٣):

- القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان وقانون جمهورية قيرغيزستان المتعلق بالجرح؛
- قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية قيرغيزستان؛
- قانون إنفاذ التشريعات لجمهورية قيرغيزستان؛
- قانون الإجراءات المدنية لجمهورية قيرغيزستان؛
- قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن "الإجراءات التنفيذية لجمهورية قيرغيزستان"؛
- قانون جمهورية قيرغيزستان الذي يعدل بنود التشريع المتعلقة بتشديد مسؤولية القضاة في جمهورية قيرغيزستان؛
- قانون "ضمان الدولة للمساعدة القانونية".

٢٠- وتكفل الدولة لجميع الإثنيات التي يتكون منها شعب قيرغيزستان الحق في الحفاظ على اللغة الأم، وإيجاد الظروف التي تساعد على دراسته وتنميته. وتُكفل لكل فرد حرية المعتقد والديانة، فضلاً عن الحق في تحديد انتمائه الإثني والإشارة إليه بحرية. كذلك، تنص المادة ٢ من الدستور على أن "الدولة تهيئ الظروف التي تساعد على تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية التي يحددها القانون في الهيئات الحكومية وأجهزة الحكم المحلي الذاتي، بما في ذلك على مستوى اتخاذ القرارات". وتؤكد المادة ٥٢ من الدستور على مبدأ المساواة في الفرص، إذ تنص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والفرص لدى دخولهم الخدمة الحكومية والبلدية.

٢١- وينطوي القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان على أحكام تحدد المسؤولية عن انتهاك مبدأ المساواة بين المواطنين، وعن الأفعال التي تهدف إلى بث الفتنة القومية أو العرقية أو الدينية أو الأقاليمية، والانتقاص من الكرامة الوطنية، فضلاً عن الدعوى إلى الانعزالية، أو التفوق أو الانتقاص من قيمة المواطنين استناداً إلى مؤشرات الانتماء الديني أو القومي أو العرقي، في حال ارتكبت تلك الأفعال في مكان عام أو باستخدام وسائل الإعلام. ويتواصل حالياً العمل على مواءمة التشريعات مع معايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

٢٢- ولأغراض كفالة جودة الإجراءات المتعلقة بسن القوانين، ينص قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الصكوك الحقوقية التنظيمية لجمهورية قيرغيزستان" للمراجعة استناداً إلى المعايير القانونية والحقوقية والجنسانية والبيئية والمناهضة للفساد وسائر المعايير العلمية (حسب العلاقات الحقوقية التي تستهدفها مشاريع الصكوك الحقوقية التنظيمية). وتتمثل مهمة الخبراء العلميين في تقييم جودة المشروع وأساسه، وتواؤمه مع أحكام الدستور والقوانين الدستورية والتزامات جمهورية قيرغيزستان الدولية، فضلاً عن تبيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وسوى ذلك من الآثار السلبية المترتبة على إقرار الصك الحقوقية التنظيمية، وتقييم تلك الآثار.

باء- التعاون الدولي

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٣٥-٧٦ و ٤١-٧٦ و ٤٣-٧٦ و ٤٤-٧٦ و ١٢٣-٧٦ و ١٢٥-٧٦ و ١٢٦-٧٦ و ١٢٧-٧٦ و ٢٢-٧٧ و ٢٣-٧٧ و ٢٤-٧٧ و ٢٥-٧٧ و ٢٦-٧٧ و ٢٧-٧٧ و ٢٨-٧٧ و ٢٩-٧٧ و ٣٠-٧٧

٢٣- تسلم جمهورية قيرغيزستان بالأهمية القصوى التي يتسم بها التعاون الدولي لأغراض تنمية حقوق الإنسان سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والنهوض بتلك الحقوق. وقد جرى في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ تقديم جميع التقارير الوطنية اللازمة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وقد عُملت الملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة بشأن الحالة في جمهورية قيرغيزستان على جميع أجهزة السلطة الحكومية بهدف تنفيذ التوصيات. وتراعي الأجهزة التابعة لسلطة الدولة تلك التوصيات لدى صياغتها للاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة. كذلك، قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنيون بمسائل التعذيب (٢٠١١) والاتجار بالبشر وبغاء الأطفال والمواد الإباحية (٢٠١٣) بزيارة حكومة البلد. ويجري حالياً العمل على وضع منهجيات لتقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والولايات المواضيعية للأمم المتحدة.

٢٤- وتم بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، استناداً إلى نتائج زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب، وضع خطة وطنية لتدابير مناهضة التعذيب^(٤) والمصادقة على تلك الخطة.

٢٥- وتضطلع أجهزة الدولة بأنشطة تعاون مستمر مع المنظمات الدولية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مؤسسات مالية من قبيل البنك الدولي، والمصرف الآسيوي للتنمية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للتنمية، وصندوق الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لتسوية الأزمات.

جيم - المؤسسات والمعاهد المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٢٠-٧٦ و ٢١-٧٦ و ٢٣-٧٦ و ٢٤-٧٦ و ٢٥-٧٦ و ١٧-٧٧ و ٥٠-٧٦ و ٥٣-٧٦ و ٦٦-٧٦ و ٧٠-٧٦ و ٨٦-٧٦ و ١٦-٧٧ و ١٧-٧٧ و ١٨-٧٧ و ١٩-٧٧ و ٢٠-٧٧ و ٢١-٧٧ و ٣٢-٧٧ و ٣٣-٧٧ و ٣٤-٧٧

٢٦- في عام ٢٠٠٢، أقر قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن أمين مظالم جمهورية قيرغيزستان"^(١٥)، وأنشئ معهد وطني للدفاع عن حقوق الإنسان معتمد لدى اللجنة الدولية لتنسيق المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان ومصنف في الفئة باء، لكنه لا يتواءم بالكامل مع مبادئ باريس. ويعود ذلك لكون أمين المظالم لا يعتبر وفقاً للقانون الآنف الذكر كياناً سياسياً مستقلاً بالكامل، لأن تنحيته عن منصبه مرهونة بإرادة مجلس النواب.

٢٧- ونظراً للتناقض الحاصل بين قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن أمين مظالم جمهورية قيرغيزستان" وقواعد الدستور وسواه من الصكوك الحقوقية التنظيمية، فضلاً عن القواعد الدولية المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان، لأغراض مواءمتها مع مبادئ باريس التي تنص على شروط التصنيف في الفئة ألف، وضع جهاز مكتب أمين المظالم، بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صيغة جديدة لمشروع قانون "أمين مظالم جمهورية قيرغيزستان"، قُدمت إلى مجلس نواب جمهورية قيرغيزستان للنظر فيها.

٢٨- ويغطي نشاط أمين المظالم حالياً طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، وحقوق الطفل، وحقوق الفئات السكانية الضعيفة (الأشخاص ذوي القيود الصحية، والمسنين، والأشخاص المحرومين من الحرية)، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وسوى ذلك من مسائل. ويقدم مكتب أمين المظالم تقريراً سنوياً إلى مجلس النواب، فضلاً عن تقارير خاصة تتناول أكثر المواضيع إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان، بما يتيح أخذها في الاعتبار لدى ممارسة النشاط التشريعي.

٢٩- وفي عام ٢٠١٢، أقر قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن المركز الوطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". وقد أتاح تأسيس المركز إنشاء نظام لرصد أماكن الحرمان من الحرية وتقييدها رسداً مستقلاً ودائماً.

٣٠- والمركز هيئة مستقلة ينص القانون على تمثيل الأقليات الإثنية ومراعاة المنظور الجنساني فيها. ولا يجوز أن تزيد نسبة العاملين فيها من أي من الجنسين على ٧٠ في المائة. ويجري التقيد بهذا البند من القانون. وتشكل الأقليات الإثنية في مجلس التنسيق، الذي يعتبر بمثابة أعلى هيئة إدارية، نسبة ٥٠ في المائة. ويتكون مجلس تنسيق المعهد من أمين مظالم جمهورية قيرغيزستان ونائبين عن البرلمان و٨ ممثلين عن المنظمات غير الربحية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.

٣١- وقد أنشئ المركز الوطني لمنع التعذيب قبل فترة وجيزة ويتم تمويله من ميزانية الدولة. وتستلزم فعالية عمل المركز تقديم الدعم والموارد الضرورية له.

٣٢- وفي عام ٢٠١٣، أنشئ مجلس تنسيق حقوق الإنسان لدى الحكومة، وهو هيئة تداولية استشارية مشتركة بين الوزارات^(١٦). ويتمثل هدف عمل المجلس في تحسين آليات الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن وحرياته والدفاع عنها، وإنفاذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتناط بالمركز صلاحيات هامة متصلة بتحسين آليات أعمال حقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنها فيما يتعلق بتنفيذ قبرغيزستان لالتزاماتها الدولية في هذا المجال، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية الوطنية إلى الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن تنفيذ التدابير المتعلقة بالتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية.

٣٣- ويتمتع المواطنون والأشخاص عديمو الجنسية والمواطنون الأجانب في جمهورية قبرغيزستان بالحق الدستوري في الحماية القضائية لحقوقهم وحرياتهم^(١٧). ويتمتع القضاة بالاستقلالية ولا يخضعون إلا للدستور وقوانينه. كما أنهم يتمتعون بالحصانة ولا يجوز احتجازهم أو توقيفهم أو إخضاعهم للتفتيش سواء على الصعيد الشخصي أو على صعيد الممتلكات، فيما عدا حالات الجرم المشهود. ولا يحق لأحد مساءلة القضاة بشأن أي قضية من القضايا. ويُحظر التدخل في أي نشاط للمحكمة يتعلق بطريقة إدارتها للقضاء. ويخضع الأشخاص المتهمون بالتأثير على القضاة للمسؤولية المنصوص عليها بموجب القانون. ويزوّد القاضي وفقاً لمركزه بالضمانات الاجتماعية والمادية وسوى ذلك من الضمانات التي تكفل استقلاليته^(١٨).

٣٤- والعمل جار حالياً على قدم وساق، في إطار الإصلاح القضائي، على كفالة امتثال المحاكم للمعايير الدولية. إذ ينص الدستور على تجديد السلك القضائي بواسطة مسابقة مفتوحة يجريها مجلس اختيار قضاة جمهورية قبرغيزستان، وهو هيئة دستورية منشأة خصيصاً لهذا الغرض مكونة من ممثلي النظام القضائي، والمحامين وممثلين عن المجتمع المدني. وفي إطار هذه العملية، جرى وفقاً لأحكام الدستور تكوين هيئة المحكمة العليا ومحاكم المناطق.

٣٥- ويتواصل العمل على تشكيل الأساس التشريعي لعمل المحاكم، الذي ينظم المسائل المتعلقة بالنظام القضائي والإجراءات الجنائية، والمركز الحقوقي والاجتماعي للقضاة، وتعزيز ضمان استقلاليتهم وتشديد مسؤوليتهم. وقد جرى لأغراض تنسيق التدابير المتعلقة بالتوجهات ذات الأولوية للإصلاح القضائي الجاري في البلد، والتوفيق بين أعمال مختلف أجهزة الدولة، إنشاء هيئة استشارية تداولية لدى رئاسة جمهورية قبرغيزستان، هي مجلس الإصلاح القضائي.

٣٦- ويولى دور خاص في عملية إصلاح النظام القضائي للبرنامج الحكومي الهادف المعنون "تطوير النظام القضائي لجمهورية قبرغيزستان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧"^(١٩). ويعد هذا البرنامج الهادف تنويعاً منطقياً لتحليل الوظيفي الذي أجري في عام ٢٠١٢ للنظام القضائي في البلد، والذي جرى في إطاره دراسة وضع النظام القضائي، وتبيان نقاط القوة والضعف فيه، وتحديد سبل تعزيز فعالية عمل المحاكم.

٣٧- والغرض من البرنامج المذكور تسوية المسائل الجديدة المرتبطة بتوجه البلد نحو الالتزام بالمعايير العالمية في مجال إقامة العدل، بما في ذلك كفالة وضع القضاء في متناول الجميع، وعلنيته وشفافيته، وتعزيز ثقة المجتمع بالقضاء، وكفالة استقلالية القضاة والنهوض بمستوى تنفيذ القرارات القضائية.

٣٨- وقد انطوت عملية الإصلاح على قواعد تحدد النهج الجديد لتمويل النظام القضائي على نحو يكفل الاستقلالية الكاملة للسلطة القضائية. وقد نص التشريع أيضاً على أن ميزانية السلطة القضائية تُحدد بصورة مستقلة من جانب السلطة القضائية نفسها، ويتم التنسيق مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في شمولها بميزانية الدولة التي تُعد هي جزءاً لا يتجزأ منها. ولا يجوز حجب أموال الميزانية المنصوص عليها بموجب القانون لأغراض تمويل النظام القضائي خلال السنة المالية الجارية إلا بموافقة مجلس القضاة. ويُفترض، في إطار الإصلاح الجاري، أن تكون ميزانية النظام القضائي في حدود ٢ في المائة من ميزانية البلد. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة أجور العاملين في النظام القضائي، فضلاً عن توفير ظروف كريمة لأداء عملهم.

٣٩- وقد بينت الأحداث الأخيرة أن أطراف الدعاوى يعمدون بشكل متزايد إلى انتهاك قواعد السلوك خلال المحاكمات، مبرزين بذلك روحاً عدوانية ترافقها تهديدات ومحاولات للتأثير جسدياً على أطراف الدعوى على نحو يؤدي إلى انتهاك مبدأ الخصومة. كذلك يتعرض القضاة أثناء أدائهم لمهامهم لمحاولات التأثير عليهم جسدياً من جانب أطراف الدعوى.

٤٠- وفي الآونة الحالية، تتولى أجهزة وزارة الداخلية كفالة التقييد بالنظام في مباني المحاكم، فضلاً عن أمن أطراف الدعاوى. وقد بينت الممارسة أن ممثلي هيئات حماية الحقوق لا يفلحون دوماً في الرد في الوقت المناسب على التهديدات التي تبرز أثناء جلسات المحاكم. ويشكل هذا الأمر حالياً أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمحاكم في المناطق الريفية من الجمهورية. ومراعاة للظروف الآتية الذكر وتوخياً لإنفاذ التشريعات، يُنظر حالياً في إنشاء مؤسسة لإنفاذ القرارات القضائية بغية تأمين النظام في جلسات المحاكم^(٢٠).

٤١- وفي عام ٢٠١٤، اعتمد قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن مهنة المحاماة في جمهورية قيرغيزستان ونشاط المحامين"^(٢١)، وهو يهدف إلى كفالة استقلالية مؤسسة المحاماة.

٤٢- وبغية تنفيذ المهام الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في إطار مختلف سلطات الدولة، جرى إنشاء أقسام متخصصة لهذا الغرض. وتؤدي وزارة التنمية الاجتماعية في جمهورية قيرغيزستان دوراً هاماً في النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة من السكان، وهي مخولة بالدفاع عن حقوق الطفل، فضلاً عن كونها الهيئة الحكومية المركزية التي تتولى في إطار السلطة التنفيذية تنفيذ سياسة حكومية موحدة في مجال المساواة بين الجنسين. وتتولى الوزارة في إطار صلاحياتها تنسيق نشاط أجهزة الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلي والأشخاص القانونيين، بصرف النظر عن أشكال الملكية المتعلقة بتحقيق السياسة

الوطنية للمساواة بين الجنسين؛ كما أنها تؤمن النشاط الإعلامي والتوعوي في مجال المساواة بين الجنسين وتكفل إدماج المنظور الجنساني في البرامج الحكومية. كذلك، تتولى الوزارة تنسيق عمل الهيئات والأشخاص الذين يضطلعون بحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف أسرية صعبة، فضلاً عن الأشخاص الذين يوفرون الخدمات في هذا المجال ويؤمنون أداء نظام حماية الأطفال، إلى جانب رصد تلك الأنشطة والإشراف عليها. ومن مهام الوزارة المذكورة أيضاً النهوض بالسياسة الاجتماعية وبحقوق أكثر الفئات السكانية ضعفاً (الأشخاص ذوي القيود الصحية والمسنين).

٤٣- ولم تقتصر التغييرات المتعلقة بتطوير الآلية المؤسسية على السلطة التنفيذية، بل تعدتها لتشمل السلطة التشريعية. ففي عام ٢٠١٢، أنيطت المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باللجنة البرلمانية للسياسات الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، أنشئت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والتشريع الدستوري وإدارة الدولة (المشار إليها لاحقاً باللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان)، وهي تُعنى بالمسائل المتعلقة بحق الاقتراع، ومهنتي كتاب العدل والمحامين، وحقوق الإنسان وحرياته الدستورية الأساسية. وقد نظرت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣ في ٨٦ مشروع قانون يهدف إلى تنظيم المركز القانوني للمواطن، وإعمال حقوق الإنسان وحرياته، فضلاً عن إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي وتحديث المبادئ المتعلقة بتنظيم سلطة الدولة.

٤٤- وعقب المصادقة على البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والسياسية وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وفرت الدولة لجميع الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم فرصة تقديم شكاوى فردية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبحلول عام ٢٠١٤، تلقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٣٣ شكوى فردية بحق جمهورية قيرغيزستان، جرى في إطار ١٤ منها الإقرار بانتهاك حقوق الإنسان من جانب جمهورية قيرغيزستان. وينص الدستور^(٢٢)، في حال اعتراف الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بانتهاك حقوق الإنسان وحرياته، على قيام جمهورية قيرغيزستان باتخاذ تدابير الجبر و/أو التعويض عن الأضرار.

٤٥- ويجري حالياً العمل على تحسين الآلية المتعلقة بتنفيذ مقررات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينص قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية قيرغيزستان على أن قرار الهيئات الدولية يعد أساساً لإعادة التحقيق في أي ظروف جديدة تتعلق بقضية جنائية. وقد وضع مجلس تنسيق حقوق الإنسان لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان هذه المسألة أيضاً في اعتباره، ويُنوِخى وضع إجراءات وآليات تتيح تنفيذ القواعد الدستورية وكفالة جبر الحقوق المنتهكة، وفقاً للمقررات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

دال - كفالة شفافية نشاط الهيئات التابعة لسلطة الدولة، والتعاون مع المجتمع المدني ومكافحة الفساد

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٢٧-٧٦ و ٢٨-٧٦ و ٢٩-٧٦ و ٣٢-٧٦ و ٤٣-٧٦ و ٨٧-٧٦ و ٨٨-٧٦ و ١٠٤-٧٦ و ٣٨-٧٧

٤٦- في عام ٢٠١٢، أقر قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن مكافحة الفساد"^(٢٣)، وهو قانون يحدد الأسس الحقوقية والتنظيمية لمكافحة الفساد، والحد من الانتهاكات المتصلة بالفساد وتصفية آثارها، فضلاً عن توفير الأمن القومي وحماية حقوق المواطن وحرياته والمصالح الاجتماعية من التهديدات الناجمة عن أشكال الفساد. وينص القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان على المسؤولية عن الفساد.

٤٧- وبهدف استبعاد القواعد القانونية التي تفضي إلى الفساد، يجري على نحو دوري في إطار وزارة العدل مراجعة مشاريع الصكوك الحقوقية التنظيمية النافذة.

٤٨- وبغية تفعيل أجهزة سلطة الدولة، وأجهزة الحكم الذاتي والمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، أقرت في عام ٢٠١٢ استراتيجية الدولة لسياسات مكافحة الفساد في جمهورية قيرغيزستان وتدابير مكافحة الفساد. وتم في العام نفسه إقرار برنامج وخطة حكوميين لتدابير مكافحة الفساد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤^(٢٤)، كما أقرت المحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان خطة تدابير تهدف إلى منع الفساد في المحاكم.

٤٩- وخلال عام ٢٠١٣، جرت أيضاً صياغة وإقرار سلسلة من الصكوك الحقوقية التنظيمية التي ترمي، من خلال أهدافها ومهامها، إلى تعزيز الحيز القانوني لمحاربة الفساد بصورة ملموسة. ويجري العمل بنشاط على تنفيذ المعايير القانونية الحقوقية الدولية لمكافحة الفساد. وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، وقع رئيس جمهورية قيرغيزستان على مرسوم "بشأن تدابير القضاء على الفساد السياسي والنظامي في أجهزة السلطة"^(٢٥). ووفقاً للبنود المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢٦) وتوخياً للعمل بنظام تقييم التدابير المتخذة لمكافحة الفساد وملاءمة تلك التدابير وفعاليتها، جرى صياغة وإقرار منهجية لرصد إجراءات مكافحة الفساد وتقييمها^(٢٧).

٥٠- وفي عام ٢٠١٣ كذلك، أنشئ في إطار مجلس الدفاع لجمهورية قيرغيزستان فريق عامل معني بمراقبة تنفيذ استراتيجية الدولة لسياسات مكافحة الفساد، أسفر نشاطه عن تفعيل التدابير المتعلقة بالإجراءات الهادفة إلى الكشف عن خطط الفساد ومخاطرها في نظام إدارة الدولة، وإضفاء الطابع المنتظم على تلك الإجراءات. وقد جرت بشكل خاص صياغة وإقرار خطة التدابير التدريجية للقضاء على الأسباب والظروف التي تفضي إلى مخاطر الفساد، فضلاً عن تفكيك شبكات الفساد العاملة في هذا المجال.

٥١- وتم تحسين عملية التفاعل بين مختلف الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المعنية بالكشف عن الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها الأشخاص والمنظمات المتورطون في الفساد، وقطع الطريق عليهم. ولأغراض الكشف عن الفساد، قامت أجهزة إنفاذ القانون، في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٤، ما مجموعه ٦٤٣٠ عملية تفتيش، أصدر على أثرها مكتب المدعي العام ٥٨٠ مذكرة وأقيمت ٦٢٦ ٢ دعوى جنائية. وأخضع للمسؤولية التأديبية ٥٥٣ ٤ شخصاً والمسؤولية الإدارية ٢٣٩ آخرون، فيما أخضع ٢٨٠٥ أشخاص للمسؤولية الجنائية. وتم التعويض عن الأضرار المادية بما قيمته ٦١٩ ٦١٩ ٨٨٦ ٣٢ سوماً.

٥٢- ولا بد من التنويه بأن الفريق المعني بتنسيق شبكة مكافحة الفساد لشرق أوروبا وآسيا الوسطى، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٢٨)، كشف خلال اللقاء الدولي الذي عقد من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ من أجل رصد خطة اسطنبول لمكافحة الفساد، أن لدى قيادة جمهورية قيرغيزستان إرادة سياسية متينة في مجال مكافحة الفساد.

٥٣- ولأغراض كفاءة شفافية نشاط أجهزة الدولة في مجال مكافحة الفساد، أنشئ منتدى مكافحة الفساد الذي يوفر الحوار مع مجتمع المواطنين. ويجري في إطار مكافحة الفساد النظر في شبكات الفساد والمشاكل المستعصية في قطاعات الطاقة، ومشتريات الدولة، وتوزيع الأراضي وتحويلها.

٥٤- وفي إطار تعزيز شفافية إنفاق الميزانية الحكومية وسواها من المخصصات، يجري نشر تقارير عن تنفيذ الميزانيات على جميع المستويات والمشاريع الاستثمارية، فضلاً عن التقارير الصادرة عن مراجعي غرفة حسابات جمهورية قيرغيزستان، باستثناء المعلومات المتصلة بأسرار الدولة.

٥٥- وفي عام ٢٠١٤، أقر قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن المجالس الاجتماعية لأجهزة الدولة"^(٢٩)، وهو يهدف إلى تحسين التفاعل والتعاون بين أجهزة الدولة والمجتمع، ووضع آليات وتنفيذ الرصد الاجتماعي لنشاط تلك الأجهزة، ومراعاة الرأي العام في تشكيل سياسات الدولة وتنفيذها. وينص القانون على الأسس الحقوقية والتنظيمية لتشكيل تلك المجالس في إطار أجهزة الدولة، ونشاطها. وقد ارتبطت عملية صياغة هذا القانون وإقراره بنجاح أداء المجالس الاجتماعية لأجهزة الدولة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، استناداً إلى مرسوم رئيس جمهورية قيرغيزستان "بشأن تحسين التعاون بين أجهزة إدارة الدولة ومجتمع المواطنين"^(٣٠).

٥٦- وتم خلال سنتين تشكيل ٤٠ مجلساً اجتماعياً لأجهزة الدولة مكونة من ممثلين عن المنظمات غير الربحية المعنية بالدفاع عن الحقوق، والنقابات، وممثلي الأوساط العلمية وسواها من الأوساط. وشكل إنشاء تلك المجالس، بوصفها جهازاً استشارياً خاصاً لدى أجهزة السلطة، خطوة متقدمة باتجاه أعمال الرقابة المدنية والمساهمة في رفع مؤشر الثقة بأجهزة السلطة الحكومية. وأولت المجالس الاجتماعية، في إطار النشاط الذي اضطلعت به خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، اهتماماً بمسائل من قبيل السياسة التي ينفذها الجهاز الحكومي، ورصد

النشاط، والعمل مع أصحاب المصالح، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وإعداد الكوادر. واحتل تحليل النشاط المالي لمختلف الإدارات مكاناً بارزاً في عمل المجالس. وتنفيذاً لأحكام قانون جمهورية فيرغيزستان "بشأن المجالس الاجتماعية لأجهزة الدولة"، يجري حالياً إنشاء مجالس جديدة لدى الأجهزة الحكومية سوف تبدأ عملها في مطلع عام ٢٠١٥.

٥٧- وقد درج بلدنا على اعتماد ممارسة إيجابية تتمثل في إشراك منظمات المجتمع المدني في عمل مختلف الأفرقة العاملة، سواء فيما يتعلق بالنشاط التشريعي أو بوضع الاستراتيجيات والتصورات والمنهجيات. وقد تمثلت نتائج عملية إشراك منظمات المجتمع المدني ومبادراته في مراعاة مصالح أكثر الفئات السكانية ضعفاً واستنباط إجراءات وآليات أكثر فعالية وأسهل تداولاً لمصلحة تلك الفئات^(٣١). وسُجل حالياً في فيرغيزستان وجود أكثر من ١٠ ٠٠٠ منظمة غير ربحية عاملة.

٥٨- وقد أدخلت على قانون جمهورية فيرغيزستان "بشأن الوصول إلى المعلومات الموجودة في حوزة أجهزة الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلي"^(٣٢) تعديلات تدرج في خانة تكميل آلية تعميم المعلومات الرسمية، تتمثل في قيام أجهزة الدولة بتقديم تقارير سنوية عن نتائج رصد الصكوك الحقوقية التنظيمية وتقييم فعاليتها ونتائجها، فضلاً عن التقارير المتعلقة بتنفيذ البرامج الحكومية.

هاء- إعداد الكوادر المهنية لأجهزة الدولة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٦١-٧٦ و ٦٧-٧٦ و ٦٨-٧٦ و ٧١-٧٧ و ٧٧-٣٩

٥٩- بغية تعزيز عملية تأهيل كوادر أجهزة الدولة وإعدادها، يجري العمل بمجموعة من المراكز التعليمية ومراكز الإعداد المهني التي تنطوي مناهجها على مجالي النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وقد أتاح إنشاء مركز تعليمي للقضاة لدى المحكمة العليا لجمهورية فيرغيزستان تعزيز الإمكانيات المتصلة بحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف الأساسي للمركز التعليمي للقضاة في الإعداد المهني لأفراد الملاك القضائي وزيادة مؤهلاتهم. وينطوي المركز التعليمي للقضاة لدى المحكمة العليا لجمهورية فيرغيزستان على خطط تعليمية مواضيعية تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان. ووفقاً لمنهاج للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، أجرى المركز التعليمي سلسلة محاضرات منتظمة تنطوي على دراسة العُرف الدولي وقواعد الاتفاقيات المصدق عليها والمتعلقة بمعايير الإجراءات القضائية العادلة. وفي عام ٢٠١٣، أقر النموذج التعليمي المتعلق بتدريس مبادئ بنغالور الخاصة بسلوك القضاة. ونظراً لإرجاء العمل بمعهد المحلفين في المحاكم إلى عام ٢٠١٥، يجري حالياً في إطار المركز التعليمي النظر في عقد دورات تدريبية بشأن تداول القضايا بمشاركة المحلفين.

٦٠- وتم في إطار مكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان إنشاء مركز الإعداد المهني الذي يعنى بالإعداد المهني للعاملين في مكتب المدعي العام وزيادة مؤهلاتهم، بغية زيادة فعالية الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته. وفي عام ٢٠١٣، حضر العاملون في مكتب المدعي العام دورات تدريبية في المجالات التالية: سياسات مكافحة الفساد، ومكافحة الاتجار بالبشر، والتحقيق الفعال في البلاغات المتعلقة بالتعذيب وقضاء الأحداث، والأسس الحقوقية لمركز اللاجئ.

٦١- وينطوي منهج المركز التعليمي لدائرة تنفيذ العقوبات لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان، الذي يضطلع باستمرار بتعليم العاملين في الدائرة المذكورة، على تدريس حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص المحرومين من الحرية وفقاً للمعايير الدولية، فضلاً عن المسائل المتعلقة بمكافحة التعذيب وقضاء الأحداث.

٦٢- ويتلقى العاملون في أجهزة الداخلية تعليماً منتظماً بشأن حقوق الإنسان في إطار مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية. ويعمل في إطار أكاديمية وزارة الداخلية مركز لحقوق الإنسان بادر إلى وضع المنهجين الدراسيين التاليين: "منع الجرائم المتصلة بالعنف المرتكب ضد المرأة والأطفال وملاحقتها" و"دور أجهزة الداخلية في منع العنف الجنساني والأسري ومكافحته". وينطوي المنهج الدراسي على مقررات خاصة من قبيل "حقوق الإنسان"، و"العنف الأسري"، و"السياسة الجنسانية في نشاط أجهزة الداخلية" و"قضاء الأحداث".

٦٣- وفي سبيل إعداد كوادر إدارية مهنية جديدة، أنشئت لدى رئاسة الجمهورية أكاديمية إدارة الدولة. والأكاديمية مؤسسة تعنى بإعداد الكوادر الإدارية للدولة والبلديات وزيادة كفاءتها، فضلاً عن إجراء أبحاث في مجال السياسات الحكومية. وتجري أيضاً في إطار نشاط الأكاديمية دورات تدريبية مختلفة تتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

٦٤- وينطوي منهج التعليم المتوسط على تدريس مادة "الإنسان والمجتمع" للصفوف المتقدمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتشريع، بما يصل مجموعه إلى ١٠٢ ساعة في السنة الدراسية.

٦٥- وفي إطار النظام التعليمي العالي والمهني المتوسط، يخضع تدريس مادة حقوق الإنسان لمرسوم وزارة التربية والعلوم "بشأن إقرار شروط الحد الأدنى اللازم لمحتوى إعداد الخريجين ومستواه"^(٣٣). وقد أُدرجت مادة "حقوق الإنسان" في منهج "التشريع". وتندرج هذه المادة في سلسلة "المقررات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العامة"، وفقاً للمعايير التعليمية الحكومية المتعلقة باتجاهات التعليم العالي وتخصصاته كافة.

واو- وضع استراتيجية للدفاع عن حقوق الإنسان

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٢٦-٧٦ و ٣٤-٧٦ و ٣٦-٧٦ و ٣٧-٧٦ و ٤٠-٧٦

٦٦- ولاقت مسائل الدفاع عن حقوق الإنسان انعكاساً لها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧^(٣٤)، فضلاً عن مختلف البرامج الهادفة. وتستند الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لجمهورية قيرغيزستان إلى الالتزامات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشكل خطة عمل محددة تنطوي على الأحكام التالية المتعلقة بتحسين نظام الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها:

- تعزيز دولة القانون وسيادة القانون؛
- إنجاز الإصلاح القضائي وتعزيز استقلالية السلطة القضائية وهيبتها فيما تساهم به من دعم في الدفاع عن الحقوق والحريات والمصالح المشروعة للدولة والمجتمع.
- ٦٧- وبغية تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أقرت الاستراتيجية الوطنية لغاية عام ٢٠٢٠ وخطة العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين^(٣٥). كما أقر برنامج الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦^(٣٦).
- ٦٨- وأقرت استراتيجية تنمية الحماية الاجتماعية لسكان جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، والتي تنص على مجموعة تدابير تهدف إلى تحسين وضع أكثر الفئات السكانية ضعفاً في البلد.
- ٦٩- وأقرت أيضاً خطة تهدف إلى الوصول بإدارة مؤسسات إيواء الأطفال وتمويلها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦^(٣٧) إلى المستوى الأمثل. وتهدف الخطة إلى توفير الرعاية الحكومية الفعالة للأطفال المحرومين من وصاية الأهل والأطفال الموجودين في ظروف معيشية صعبة، انطلاقاً من إعمال حقوقهم في العيش والحصول على تربية أسرية ملائمة، وتطوير نظام الأشكال البديلة للبيئة الأسرية وتوفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية للأطفال.
- ٧٠- كذلك، أقر البرنامج والخطة الحكوميان لتوفير السلامة للشهود والضحايا وسواهم من أطراف القضايا الجنائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦^(٣٨).
- ٧١- ويتولى مجلس تنسيق مسائل حقوق الإنسان لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان الترويج للتوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومن مهام المجلس المذكور تعميم توصيات هيئات الأمم المتحدة التعهدية ومقرراتها، فضلاً عن الإسهام في تنفيذ نظامها في إطار نشاط هيئات الدولة.

ثالثاً- التقدم المحرز في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، والمسائل والمبادرات ذات الصلة

ألف- إعادة النظام الدستوري والشرعية بعد أحداث عام ٢٠١٠

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-٤ و ٧٦-٥ و ٧٦-٦ و ٧٦-٧ و ٧٦-٨ و ٧٦-٩ و ٧٦-١٠ و ٧٦-١١ و ٧٦-١٢ و ٧٦-١٦ و ٧٦-٤٢ و ٧٦-٧٢ و ٧٦-٨٥ و ٧٦-٩٢ و ٧٦-٩٣ و ٧٦-٩٤ و ٧٦-٩٥ و ٧٦-٩٦ و ٧٦-٩٧ و ٧٦-٩٨ و ٧٦-٩٩ و ٧٦-١١٩ و ٧٦-١٢٠

٧٢- تعرضت جمهورية قيرغيزستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير لقلقل عدة، من بينها ثورة نيسان/أبريل عام ٢٠١٠ التي أسفرت عن تغييرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد والاستعاضة عن نظام الحكم الرئاسي بنظام الحكم البرلماني. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، لقي زهاء ٩٠ شخصاً مصرعهم نتيجة الاشتباكات الثورية، فيما أصيب ١٠٠٠ آخرون بإصابات مختلفة. وقد أسفرت التحقيقات في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت وراح ضحيتها أشخاص سقطوا خلال أحداث نيسان/أبريل، عن اتهام رئيس جمهورية قيرغيزستان السابق ك. باكييف وحاشيته البالغ عددها ٢٧ شخصاً، وأصدرت المحكمة قراراً بإدانة ١٢ شخصاً.

٧٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقعت نزاعات بين الجماعات الإثنية في منطقتي أوش وجلال آباد. ورافقت الأحداث المساوية التي وقعت بين ١٠ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أعمال عنف أسفرت عن عدد كبير من الضحايا، وحرائق واسعة ودمار كبير. وأتاحت المراسيم الصادرة عن الحكومة المؤقتة منع تصعيد العنف ووقوع كارثة إنسانية. وتم حصر النزاع ووقفه في غضون أربعة أيام. واتخذت الحكومة المؤقتة تدابير شاملة للتحقيق في الأحداث، وإعادة إعمار المنشآت المدمرة، وتوفير الدعم للأسر القتلى والمتضررين خلال النزاع. وتواصلت الحكومة حتى اليوم سداد إعانات اجتماعية إضافية للأسر والأطفال الذين تضرروا من النزاعات. كما قدمت الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المساعدة، بتوفيرها موارد وفيرة للمناطق المتضررة.

٧٤- وخلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، تركز عمل الحكومة المؤقتة على ثلاثة اتجاهات ذات أولوية: إعادة تثبيت النظام في البلد، وتسوية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإعادة شرعية الحكومة عن طريق الإصلاحات والعمليات الديمقراطية. ووجدت عملية إعادة الشرعية في البلد أساساً لها في المساعدة على العملية الشفافة للإصلاح الدستوري، وطرح مشروع الدستور على المناقشة الشعبية، وإجراء استفتاء لإقراره وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية نزيهة وشفافة.

٧٥- وجرت عملية الإصلاح الدستوري لعام ٢٠١٠ بأقصى قدر من العلنية والحرية. وتم تمهيداً لمناقشة مشروع الدستور الدعوة إلى مجلس دستوري شارك فيه مختلف الأحزاب السياسية في البلد، بما في ذلك الجمعيات التي تمثل مصالح مختلف الأقليات والجموعات المدنية. وأتاحت

مشاركة ممثلي المجتمع المدني تضمنين الدستور قواعد تقدمية ذات جودة تنص على أولوية حقوق الإنسان في نشاط أجهزة سلطة الدولة، وتراعي حقوق الفئات الضعيفة (النساء، والأطفال، والأقليات الإثنية). وكان هدف الإصلاح الدستوري يتمثل في قطع الطريق على تركيز السلطة في أياد معينة وإساءة استعمالها. ويناط الدور الأساسي في نظام سلطة الدولة بالبرلمان. وجدير بالذكر أن مشروع الدستور حصل على تقييم اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، والتي ينص أحد استنتاجاتها على أن "الفصل المتعلق بحقوق الإنسان وحرية جدير بتقدير عال".

٧٦- وقد أجريت عملية الاستفتاء بشأن إقرار الدستور الجديد تحت إشراف منظمات دولية محايدة. وقد شارك في تلك العملية ما مجموعه ١٨٩ مراقباً دولياً. وواكبت وسائل الإعلام العملية الدستورية طوال فترة تنظيم الاستفتاء. وقد جرى نشر وتعميم مواد إعلامية كثيرة على جميع مناطق البلد بغية إطلاع المواطنين على الإجراءات والمسائل المتعلقة بالاستفتاء، بهدف دعوتهم إلى المشاركة الفعالة فيه.

٧٧- وساد أكبر قدر من الشفافية أيضاً انتخابات نواب البرلمان التي جرت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وانتخابات رئاسة جمهورية قيرغيزستان التي جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وخلال العملية الانتخابية، اعتمد ما مجموعه ٨٥٠ مراقباً دولياً من ٥٢ بلداً، بمن فيهم خبراء مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد غطت عملية مراقبة الاقتراع جميع مناطق البلد. وأتت تقارير المنظمات الدولية إيجابية، ولم تؤثر الخروقات التقنية على نتائج الانتخابات.

٧٨- وقد أجريت انتخابات الرئاسة في جمهورية قيرغيزستان في عام ٢٠١١ وفقاً لأحكام القانون الدستوري الجديد "بشأن انتخابات رئاسة جمهورية قيرغيزستان ونواب مجلس جوغوركو كينيش الأعلى لجمهورية قيرغيزستان"^(٣٩). وقبلت اللجنة المركزية للانتخابات وإجراء الاستفتاءات في جمهورية قيرغيزستان اعتماد ٧٩٢ مراقباً دولياً، يمثلون ٥٧ دولة. وعند كل انتهاك كانت بطاقات الاقتراع تفرز من جديد، وتُرسل بلاغات بذلك إلى مكتب الادعاء العام لجمهورية قيرغيزستان، فضلاً عن المرجعيات القضائية. وسلطت وسائل الإعلام الأضواء بقوة على العملية الانتخابية. ونوه المراقبون الدوليون المرسلون من المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالطابع الهادئ والشفاف الذي اتسمت به الانتخابات.

٧٩- وقد أسفر الإصلاح الدستوري وعملية الانتخابات عن إعادة النظام الدستوري وشرعية القانون والسلطة. وتمثل أحد الجوانب الهامة لعملية إعادة الشرعية في الإجراءات الهادفة إلى التحقيق في الأحداث المتصلة بشورة نيسان/أبريل والنزاع الإثني الذي وقع في قيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠١٠، فضلاً عن التدابير الهادفة إلى المصالحة وإعادة إعمار المناطق المتضررة من البلد.

٨٠- وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، زُفعت ٦٤١ ٥ دعوى جنائية. ومُهل المسؤولية الجنائية ٥٤٥ شخصاً، بينهم ٤٠٠ من القومية الأوزبكية، و١٣٣ من القومية القيرغيزية و٨ من القوميات الأخرى. وفي معرض تقريره عن عمله فيما يتعلق بنتائج النصف الأول من عام ٢٠١١، نوه مكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان بتراجع الإحصاءات المتعلقة بالجرائم التي ارتُكبت في حزيران/يونيه عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٤، جرى الكشف عن ٤٠٢ قضية جنائية (٧،١ في المائة). ولم يتم الكشف عن معظم القضايا بسبب عدم التعرف على الأشخاص المتورطين في الجرائم، لكن التحقيقات مستمرة.

٨١- وأجرى مكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان تقييماً حقوقياً لتصرفات أفراد الحكومة المؤقتة خلال فترة الأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، حيث لم يُكشف عن أي مؤشرات لتصرفات من جانب المسؤولين يعاقب عليها القانون الجنائي. بيد أن الحكومة المؤقتة اعترفت بمسؤوليتها وذنبها إزاء تقصيرها في درء المأساة عن البلد.

٨٢- وبغية تحليل الأحداث المساوية التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُنشئت عدة لجان وطنية، كما أُجريت تحقيقات من جانب المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠، اتُخذ قرار بإنشاء اللجنة المستقلة الدولية للتحقيق في الأحداث المساوية، وأولتها الحكومة المؤقتة كامل دعمها. وقد أدت المناقشة الواسعة المفتوحة للأحداث المساوية التي وقعت في عام ٢٠١٠، فضلاً عن الإرادة السياسية التي أبدتها قيادة البلد، إلى بذل جهود حاسمة في تفهم العلاقات بين المجموعات الإثنية، واتخاذ سلسلة من التدابير من جانب الدولة والمجتمع في مجال النضال من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان، والمضي في تعزيز الديمقراطية وضرورة إصلاح أجهزة إنفاذ القانون في البلد.

باء- السياسة المتعلقة بالعلاقات بين المجموعات الإثنية وحقوق الأقليات الإثنية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيتين ٧٦-١١٨ و٧٦-١٢١

٨٣- بغية إيجاد تسوية دائمة للمسائل المتعلقة بالعلاقات بين المجموعات الإثنية، أُنشئ في آب/أغسطس عام ٢٠١٠ قسم السياسات الإثنية والدينية والتفاعل مع المجتمع المدني داخل جهاز رئاسة جمهورية قيرغيزستان، وفي آذار/مارس ٢٠١٣ أُنشئت الوكالة الحكومية لشؤون الحكم الذاتي المحلي والعلاقات بين المجموعات الإثنية لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان^(٤٠). وأقرّ التصور المتعلق بتعزيز وحدة الشعب والعلاقات بين المجموعات الإثنية في جمهورية قيرغيزستان، الذي نص على مهام تتعلق بتوطيد أواصر الشعب عن طريق تحسين العلاقات بين المجموعات الإثنية، والحفاظ على التراث الثقافي والتعددية الإثنية في البلد^(٤١)، في إطار خطة مموله من ميزانية الدولة. كذلك، أقرّ برنامج وطني للنهوض بلغة الدولة وتحسين السياسة اللغوية في جمهورية قيرغيزستان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ويتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في تكوين جيل من المواطنين متعدد اللغات، يُتقن إتقاناً تاماً لغته الأم، التي هي لغة الدولة (القيرغيزية)، فضلاً عن اللغة الرسمية (الروسية) ولغات دولية أخرى.

٨٤- وفي إطار وكالة الدولة لشؤون الحكم المحلي الذاتي والعلاقات بين المجموعات الإثنية لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان أنشئ مجلس استشاري اجتماعي للعلاقات بين الإثنيات، فضلاً عن مجلس خبراء اجتماعي ومجلس للرصد. ويتمثل نشاط هذه المجالس في متابعة العلاقات بين المجموعات الإثنية، وإنشاء نظام للإنذار المبكر بشأن النزاعات الإثنية ووضع اقتراحات توصيات لتحسين تلك العلاقات. وقد فُتحت في الجمهورية مراكز استقبال اجتماعية تتعاون مع المجالس الاستشارية الاجتماعية المشتركة بين الإثنيات لدى أجهزة الحكم الذاتي المحلي. ويدخل في إطار المجالس المذكورة ممثلون عن الأقليات الإثنية. وقد أُرسِل إلى برلمان جمهورية قيرغيزستان مشروع قانون ينص على تشديد مسؤولية قادة أجهزة الحكم الذاتي المحلي ورؤساء الإدارات المحلية التابعة للدولة عن حالة العلاقات بين المجموعات الإثنية في الوحدات الإقليمية الإدارية التابعة لكل منهم^(٤٢).

٨٥- وفي عام ٢٠١٢، اعتمد تصور لتطوير التعليم في جمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠٢٠^(٤٣) تتمثل إحدى أولوياته في تطوير التعليم المتعدد الثقافات واللغات. وقد نصت استراتيجية تطوير التعليم في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ على أهمية مبدأ التعددية الثقافية للنظام التعليمي. وتعمل في إطار المؤسسات التعليمية العليا كراسٍ لدراسة الثقافات واللغات وتاريخ إثنيات قيرغيزستان. وتشكل المواد المنشورة بلغات الأقليات الإثنية في محفوظات مكتبات البلد ما يزيد على نسبة ٧٣ في المائة.

٨٦- وينص تشريع جمهورية قيرغيزستان على تدريس اللغة الأم في المدارس الواقعة في المناطق التي تكثر فيها الأقليات الإثنية. ويعمل حالياً ما مجموعه ٢ ٢٠٧ مؤسسات تعليمية عامة تشمل ١٢٣ ٠٢٧ طفلاً. ويتم التدريس في ٧٧,٧ في المائة بلغة واحدة، فيما يتم ٢٢,٣ في المائة منها بلغتين أو أكثر. ويجري التدريس باللغات القيرغيزية، والروسية، والأوزبكية والطاجيكية.

جيم- حرية التجمعات السلمية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-٥٢ و ٧٦-٥٧ و ٧٦-٧٤ و ٧٦-٨١ و ٧٦-٨٣ و ٧٦-٨٩ و ٧٦-٩٠ و ٧٦-١٠٤

٨٧- ووفقاً لقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن التجمعات السلمية"، يمارس مواطنو الجمهورية، بمن فيهم الناشطون في القطاع غير الحكومي وممثلو الأحزاب السياسية، حقهم في التجمع السلمي بدون أي عوائق. وقد أُجري خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٣٨٦ ٤ نشاطاً من هذا النوع، بينها ٤٤٤ ٢ نشاطاً ذا طابع سياسي و ٩٤٢ ١ نشاطاً ذا طابع اجتماعي واقتصادي. وقد شارك في هذه الأنشطة الاجتماعية ما يزيد على ١٩٠ ٠٠٠ شخصاً. فضلاً عن ذلك، حُملت المسؤولية الجنائية عن انتهاك النظام الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤ لـ ٦ أشخاص، والمسؤولية الإدارية لـ ٥٣٠ شخصاً.

٨٨- وتسترشد أجهزة الحفاظ على القانون، لدى تنفيذها لتدابير حماية التجمعات السلمية، بأحكام الدستور وقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن التجمعات السلمية"، فضلاً عن المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وحدير بالتنويه أن اللجوء إلى القوات المسلحة من أجل ضبط النظام والأمن الاجتماعيين أثناء التجمعات السلمية غير جائز.

دال- حرية التعبير

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ١٨-٧٦ و ٥٧-٧٦ و ٧٣-٧٦ و ٧٤-٧٦ و ٧٨-٧٦ و ٧٩-٧٦ و ٨٠-٧٦ و ٨١-٧٦ و ٨٢-٧٦ و ٨٣-٧٦ و ٨٤-٧٦ و ١٠٤-٧٦

٨٩- وينص الدستور على حق كل فرد في حرية التعبير عن الرأي، وحرية الكلمة والنشر. وتخضع وسائل الإعلام للأنظمة المنصوص عليها في قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن وسائل الإعلام". ويحدد هذا القانون الأسس الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية العامة، وتنظيم الاتصالات من خلال وسائل الإعلام، وهو يهدف إلى إتاحة الحرية لعمل وسائل الإعلام، وينظم علاقاتها مع أجهزة الدولة والجمعيات والمواطنين. وفي عام ٢٠١٤، سُجل في قيرغيزستان ما مجموعه ٢ ١٣٨ واسطة إعلامية تقليدية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل وجود ٥٥٤ واسطة إعلامية. والصحافة في قيرغيزستان متعددة اللغات، وهي تصدر بشكل أساسي باللغتين القيرغيزية والروسية، فضلاً عن اللغة الأوزبكية. وتقدم الدولة الدعم لخمس وسائل إعلامية تصدر بلغات الأقليات الإثنية. وتبث الإذاعة الوطنية برامج بخمس من لغات الأقليات الإثنية (البولونية والأوكرانية والتترية والإيغورية والدونغانية).

٩٠- وإلى جانب وسائل الإعلام المكتوبة الخاصة، تعمل في قيرغيزستان وسائل إعلام حكومية واجتماعية تتلقى تمويلاً من ميزانية الجمهورية. وتتمتع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في جمهورية قيرغيزستان ومؤسسة التلفزيون العام بمركز المؤسسة العامة، وتؤدي المجالس الاجتماعية لأجهزة الدولة دوراً هاماً في إدارتها. وبفضل تطور خدمات الإنترنت في البلد، يتزايد عدد المواقع الإلكترونية ذات المضمون الإعلامي والتحليلي.

٩١- ووفقاً للتشريع المعمول به، لا تندرج المنشورات الإلكترونية في خانة وسائل الإعلام وبالتالي لا تطبق عليها شروط التسجيل.

٩٢- وفي الوقت الحالي، تعكف الحكومة على وضع استراتيجية لتطوير ميدان الإعلام في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مع مراعاة التجربة العالمية والتوصيات الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بحرية التعبير.

٩٣- وتم في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤ تقديم ما مجموعه ٢٤ قضية جنائية بشأن جرائم ارتكبت بحق ممثلي وسائل الإعلام. وقد أحيل ٩ منها إلى المحاكم. لكن القضايا الجنائية لم يكن جميعها متصلاً بالنشاط المهني للصحفيين.

هاء- حرية التنقل

معلومات مقدمة وفقاً للتوصية ٧٧-٣٦

٩٤- في ضوء أزمة المشردين الذين لا يتمتعون، وفقاً لنظام التسجيل المعمول به حالياً، بإمكانية الحصول بالكامل على الخدمات المقدمة في إطار نظامي الرعاية الصحية والتعليم، أُتخذت تدابير لتبسيط معاملات الحصول على بطاقات الهوية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفتُحت مراكز لجوازات السفر والتأشيرات والهويات، تنطوي مهمتها على توفير الجوازات للمواطنين المسجلين في مناطق أخرى من الجمهورية وتسليمهم إياها.

٩٥- وفيما يتعلق بالخدمات الصحية الخاصة بالمشردين، يحق للأشخاص غير الحائزين على مكان إقامة دائمة، فضلاً عن المواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية والملاجئين، طلب المساعدة الطبية الأولية وفق مكان إقامتهم الفعلي، في حال أقاموا في ذلك المكان مدة تزيد على ثلاثة أشهر. ويستثنى من ذلك الحوامل والأطفال دون الخامسة ممن يحصلون على المساعدة الطبية بصرف النظر عن مدد الإقامة في الإقليم ذي الصلة^(٤٤). وفيما يتعلق بوصول أطفال المشردين إلى الخدمات التعليمية، لا بد من الإشارة إلى أن الأطفال الملتحقين بالمؤسسة التعليمية العامة يُعطون، في حال عدم استحوادهم على شهادة ميلاد، مدة ثلاثة أشهر لاستعادة تلك الوثيقة.

واو- الحماية من التعذيب والمسائل المتعلقة بالمعاملة الإنسانية في أماكن الحرمان من الحرية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-٥٠ و ٧٦-٥١ و ٧٦-٥٣ و ٧٦-٥٤

٩٦- وقد اضطلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير في قيرغيزستان بجهود هامة في سبيل القضاء على ممارسة التعذيب ومنعها على المستويين التشريعي والمؤسسي. ووجود ممارسة التعذيب في قيرغيزستان معترف به على أعلى المستويات السياسية.

٩٧- وفي عام ٢٠١٢، طرأت تعديلات على القانون الجنائي لجمهورية قيرغيزستان، حيث تمت مواءمة تعريف التعذيب مع ما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وشُددت المسؤولية عن هذه الجريمة التي نُقلت من خانة الجرائم الأقل شدة إلى خانة الجرائم الشديدة والبالغة الشدة. وأضيف بند إلى قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية قيرغيزستان ينص على عدم جواز وقف قضية جنائية بشأن التعذيب في حال امتنعت الضحية عن التمسك بالاتهام.

٩٨- وفي عام ٢٠١٢، أنشئ المركز الوطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في جمهورية قيرغيزستان، وهو هيئة مستقلة مخولة بالوصول دون قيد إلى أماكن تقييد الحرية والحرمان منها دون سابق إخطار، وهي تقدم توصيات

بشأن التدابير الواجب اتخاذها وتحسين الحالة. وأجهزة الدولة ملزمة بمراعاة تلك التوصيات. ويقيم المركز المذكور اتصالات مباشرة، ويتبادل المعلومات مع لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب بشأن المسائل المتعلقة بطرائق منع التعذيب واستراتيجياته.

٩٩- ويتمثل أحد الصكوك الهامة المتعلقة بالحد من تطبيق ممارسة التعذيب في مذكرة التعاون التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٢ في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته، والتي عُقدت بين أمين المظالم ومكتب المدعي العام لجمهورية قيرغيزستان، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، ودائرة الدولة لتنفيذ العقوبات لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و١٢ منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان. وللمشاركين في المذكرة الحق في إجراء زيارات مشتركة لأماكن تقييد الحرية والحرمان منها في جميع أنحاء البلد، دون إخطار مسبق بذلك.

١٠٠- تعزيز دور مكتب المدعي العام في تنفيذ الرقابة في حال تطبيق المعاملة القاسية والتعذيب. وتقوم أجهزة مكتب الادعاء العام بأعمال تفتيش منتظمة في أماكن الحراسة وغرف الاحتجاز الإداري وأماكن الحبس الاحتياطي الانفرادي التابعة لوزارة الداخلية وغرف التحقيق، ومكاتب الأجهزة الخاضعة للرقابة. وأجهزة الادعاء ملزمة بالتصرف فور ورود أي إعلان بوجود تعذيب، وإجراء تحقيق معمق في الحثيات المقدمة. ومنذ عام ٢٠١٠ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٤ سُجِّل ما مجموعه ١١٧٦ بلاغاً عن التعذيب، وأقيمت ٤٨ قضية جنائية، أحيل ٤٣ منها إلى المحاكم، وصدر ٣٩ قرار إدانة بحق ٥٩ شخصاً. وقد سُجِّل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ما مجموعه ١٦ بلاغاً عن استخدام التعذيب بحق قسّ، أُقيمت على أثرها ٣ دعاوى جنائية. وثمة حالياً مسؤولان في وزارة الداخلية محكوم عليهما بجرمة تعذيب قسّ.

١٠١- وينص التشريع على إجراءات عامة تتعلق بتقديم الشكاوى المتعلقة بممارسة التعذيب من الراشدين والقصر على السواء. ففي حالة تقديم القصر الشكاوى يمكن للممثل الشرعي للقاصر أو الهيئة المخولة بحماية الأطفال تمثيل مصالح الشخص القاصر خلال التحقيق والمحكمة.

١٠٢- وأقرت الخطة الوطنية لتدابير مكافحة التعذيب، وهي خطة اعتمدت بهدف تنفيذ توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب بشأن نتائج زيارته التي قام بها في عام ٢٠١١. وتنص الخطة على وضع وإدخال تعديلات على قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن نظام وظروف حراسة الأشخاص المشتبه بهم والمتهمين بارتكاب جرائم"، وهي تعديلات تنص على الحظر المطلق للرقابة على الرسائل الموجهة إلى المحامي أو نواب البرلمان أو أمين المظالم، فضلاً عن الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

١٠٣- وانطلاقاً من توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب، تتعاون وزارة الصحة مع المركز الوطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل العمل بمعايير بروتوكول اسطنبول في

إعمال نظام الرعاية الصحية. وبوجه خاص، وُضع مشروع دليل عملي للتوثيق الطبي الفعال لممارسات العنف/التعذيب والمعاملة القاسية، بهدف تنظيم النشاط وتوفير الأساس لإجراء تحقيق فعال في تلك القضايا.

١٠٤ - ووفقاً للاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام الإجراءات الجنائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، تتخذ دائرة الدولة لتنفيذ العقوبات لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان سلسلة من التدابير الهادفة إلى تحسين ظروف احتجاز المحكوم عليهم. ويجري في إطار نظام تنفيذ العقوبات الجنائية، بدعم من المنظمات الدولية، تنفيذ برنامج "دعم إصلاح نظام الإصلاحات في جمهورية قيرغيزستان"، ويجري ذلك بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية في المؤسسات التابعة لدائرة الدولة لتنفيذ العقوبات لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان وفي غرف الحبس الاحتياطي التابعة لأجهزة الداخلية لإصلاح نظام التدفئة والمجاري المائية. وحيث أن الأشخاص المحكوم عليهم مدى الحياة يقضون عقوبتهم في مؤسسات غير مناسبة لهذا الغرض، اتخذ قرار بتشديد مجمع خاص للمحكوم عليهم مدى الحياة، يشارف الآن على نهايته ويجري بناؤه في ضوء المعايير الدولية لمعاملة المحتجزين.

زاي- عدم جواز الترحيل القسري للاجئين

معلومات مقدمة وفقاً للوصيتين ٣١-٧٧ و ٤١-٧٧

١٠٥ - انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٦. وقدمت قيرغيزستان في الفترة المنصرمة الحماية لما يزيد على ٢٠ ألف لاجئ. وإعمالاً لحقوق اللاجئين، سُكّل أساس تشريعي، وأُخذ ما يلزم من إجراءات وآليات لتحديد مركز اللاجئين، واضطلع بتدابير فعالة لتسوية مشاكل اللاجئين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبتاريخ آب/أغسطس ٢٠١٤، بلغ عدد اللاجئين في جمهورية قيرغيزستان ١٥٢ شخصاً، فيما بلغ عدد طالبي اللجوء ٢٥٠ شخصاً. ووفقاً للمادة ١١ من قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن اللاجئين"، لا يجوز في أي حال من الأحوال ترحيل شخص تلقى إخطاراً برفض الاعتراف به لاجئاً أو بفقدانه مركز اللاجئ إلى بلد تتعرض فيه حياته وحرته للخطر، أو بلد قد يقع فيه ضحية التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

حاء- منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٦٠-٧٦ و ٦٣-٧٦ و ٦٤-٧٦ و ٦٥-٧٦

١٠٦ - يُعد منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته أولويتين أساسيتين في السياسة الحكومية المتعلقة بالهجرة في جمهورية قيرغيزستان. ويوجد في جمهورية قيرغيزستان عدد من العوامل التي تشكل تربة خصبة للاتجار بالأشخاص، من بينها الحالة الاجتماعية والاقتصادية المعقدة وما يتصل بها من

بطالة تفضي إلى تزايد عدد المهاجرين، سواء داخل الجمهورية أو خارج حدودها. ويشكل السكان الناشطون اقتصادياً الجزء الأكبر من ضحايا الاتجار بالأشخاص ممن لا يستحوذون على مستوى تعليمي عال وثقافة حقوقية. ويوجد في البلد "خط ساخن" يوفر المعلومات بشأن مسائل الهجرة، فضلاً عن مشكلة التصدير غير الشرعي للأشخاص والاتجار بهم.

١٠٧- وأقر برنامج الحكومة المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦^(٤٥). ويتمثل هدف البرنامج في تنسيق عمل أجهزة الدولة وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني في مجال تنفيذ التدابير الهادفة إلى منع الاتجار بالأشخاص والكشف عنه وقطع الطريق عليه بصورة فعالة، فضلاً عن توفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالأشخاص.

١٠٨- وتسنى لأجهزة إنفاذ القانون في قيرغيزستان خلال السنوات الأخيرة اكتساب تجربة لا بأس بها في مكافحة الاتجار بالأشخاص. فخلال عمليات التفتيش كُشف عن جماعات إجرامية تنجر بالأشخاص وأحيلت إلى القضاء. وأقيمت خلال الفترة المستعرضة بناء على حيثيات الاتجار بالأشخاص ٩٨ قضية جنائية أُحيل ٣٣ منها إلى المحكمة، بينها ٩ قضايا جنائية تتعلق بالاتجار بالأطفال أُحيل ٥ منها إلى القضاء (انظر الفصل الثاني، الباب ألف، البند ١٧).

طاء- المساواة بين الجنسين في أعمال الحقوق المدنية والسياسية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-٤٥ و ٧٦-٤٦ و ٧٦-٤٨ و ٧٦-٤٩ و ٧٦-٥٨ و ٧٦-٥٩ و ٧٦-٦٠ و ٧٦-٦١ و ٧٦-٦٢ و ٧٦-٦٤ و ٧٦-٧٥ و ٧٦-٧٦ و ٧٦-٧٧ و ٧٦-٩١ و ٧٦-١١٢ و ٧٧-٣٢ و ٧٧-٣٣ و ٧٧-٣٤

١٠٩- ووفقاً لقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الضمانات الحكومية للمساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء"^(٤٦)، أُقرت الاستراتيجية الوطنية حتى عام ٢٠٢٠ وخطة العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، والمتمثلة أولوياتها في القضاء على التمييز على أساس الجنس، وتوسيع نطاق وصول المرأة إلى القضاء، وتوسيع الفرص الاقتصادية، والنهوض بالتكافؤ بين الجنسين لدى اتخاذ القرارات وزيادة مشاركة المرأة سياسياً.

١١٠- وتمثل أحد الإنجازات في هذا المجال في التشريع الاقتراعي الذي سُن في عام ٢٠٠٧ والمتعلق بالحصص الإلزامية (عدم جواز تجاوز نسبة تمثيل الجنس الواحد ٧٠ في المائة) في اللوائح الحزبية التي تشكل مجلس نواب البلد. وقد أرسى قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن انتخاب نواب المجالس المحلية"^(٤٧) تدابير خاصة لدعم مشاركة المرأة سياسياً على المستوى المحلي. ولدى تشكيل قوائم المرشحين في مجالس المناطق والمدن، تُلزم الأحزاب السياسية ومجموعات الناخبين بمراعاة تمثيل لا يتجاوز ٧٠ في المائة لأي من الجنسين، فضلاً عن عدم جواز تجاوز المداورة في لوائح الرجال والنساء المرشحين من الأحزاب السياسية أو مجموعة الناخبين موقعين اثنين.

١١١- ووفقاً لخلاصة بيانات دائرة كوادر الدولة في جمهورية قيرغيزستان، قدرت نسبة النساء الموظفات فعلياً في الخدمة الحكومية في عام ٢٠١٤ بـ ٤٢,٤ في المائة من مجموع عدد الموظفين. وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة النساء الموظفات في البلديات ٣٥,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة قاضيات المحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان ٦٠ في المائة، والعاملات في مكتب أمين المظالم ٥٠ في المائة، وفي كل من اللجنة المركزية للانتخابات والاستفتاءات وغرفة الحسابات لجمهورية قيرغيزستان ٣٣,٣ في المائة.

١١٢- وبغية تحسين النظام الانتخابي وإضفاء الشفافية على الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٥، يعمل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لجمهورية قيرغيزستان فريق عمل متعدد القطاعات يضم ممثلين عن المنظمات الحكومية والاجتماعية. وقرر الجهاز المخول مناقشة آلية المحاصصة الهادفة إلى النهوض سياسياً بالمرأة.

١١٣- ويستلزم تعزيز تمثيل المرأة العمل بآليات قانونية تكفل النهوض بالمساواة بين الجنسين، والعمل بقواعد ملزمة للأحزاب فيما يتعلق بتمثيل النساء في الهيئات الحزبية العليا، فضلاً عن تحسين آلية المحاصصة المعمول بها حالياً.

١١٤- وبغية حل مشكلة العنف الأسري، يجري العمل بقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الحماية الحقوقية الاجتماعية من العنف داخل الأسرة"^(٤٨) الذي يهدف إلى إنشاء نظام حقوقي اجتماعي لحماية حياة أفراد الأسرة وصحتهم وتوفير الحماية للضحايا من العنف الأسري.

١١٥- ومقارنة بعام ٢٠٠٩، ازداد عدد الحالات المسجلة للعنف الجسدي في عام ٢٠١٣ بما يربو على ٣٠ في المائة. وسُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١١ ٥٣٢ حالة عنف أسري، وصدرت ٢٩٩ ١٠ مذكرة حماية مؤقتة، وأقيمت ٧٩٢ دعوى جنائية، وأحيل إلى المسؤولية الإدارية ٦٩٧ ٥ شخصاً. ويتعرض للعنف داخل الأسرة مختلف فئات الأشخاص: النساء، والرجال، والمسنون، والأطفال، لكن المرأة تشكل الضحية في معظم تلك الحالات.

١١٦- ولا تعكس البيانات الرسمية المتعلقة بوقائع العنف ضد النساء والفتيات حقيقة حجم المشكلة، إذ تُؤثر ضحايا العنف في معظم الحالات عدم اللجوء إلى أجهزة إنفاذ القوانين بسبب من احتمال التهميش الاجتماعي. ويلجأ ضحايا العنف بالدرجة الأولى إلى مؤسسات الرعاية الصحية. وتتولى وزارة الصحة جمع البيانات عن عدد ضحايا العنف^(٤٩)، وسرعان ما تُحال المعلومات المتعلقة بكل حالة من حالات العنف إلى أجهزة إنفاذ القوانين.

١١٧- ووفقاً لتقييمات الخبراء، يتفاقم ضعف النساء الشابات على خلفية انتشار حالات الزواج المبكر وغير المسجل، لكنه يتعذر حتى الآن التأكد إحصائياً من تلك الاستنتاجات. ويلاحظ حدوث ارتفاع مضطرب في عدد الأطفال المولودين لنساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً مقابل تراجع مستوى الولادات عموماً في البلد. وتصطدم هذه الفئة من النساء،

نتيجة الحمل المبكر، بمشاكل محدودية الوصول إلى التعليم الأساسي وبالتالي فهي معرضة بدرجة أكبر لخطر العنف الأسري. وفي الوقت نفسه، أُدخلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعديلات على التشريع المتعلق برفع سن الزواج من ١٧ إلى ١٨ سنة^(٥٠).

١١٨- وفيما يتعلق بالزواج من امرأتين وتعدد الزوجات، أُقيم في الفترة الفاصلة بين عام ٢٠١٠ وأب/أغسطس ٢٠١٤ ما مجموعه ٥ قضايا جنائية، أُحيل ٤ منها إلى المحاكم، فيما أُقيمت ٥٣ قضية جنائية تتعلق بقسر أشخاص لم يتموا السابعة عشرة على الدخول في قران، أُحيل ٣٣ منها إلى المحكمة. أما فيما يتعلق بقسر النساء على الدخول في قران واختطافهن لأغراض لدخول في قران أو إعاقة دخولهن في قران، فقد أُقيمت ١٤٨ قضية جنائية، أُحيل ٨٠ في المائة إلى المحاكم.

١١٩- ويعمل في الجمهورية ١٣ مركزاً لإدارة الأزمات الاجتماعية يعنى بتقديم المساعدة لضحايا العنف، ويوفر خدمات إعادة التأهيل النفسي والمساعدة الطبية والقانونية. وتشارك الدولة في تمويل مركز "سيزيم" لإدارة الأزمات في بيشكيك، ومركز "آك جوروك" لإدارة الأزمات في مدينة أوش، فضلاً عن مركز إدارة أزمات الرجال في منطقة تشوي. ويجري العمل بمجموعة من "هواتف الثقة"، فيما يضم بعض المراكز ملاحج لضحايا العنف الأسري.

١٢٠- ويجري العمل على صياغة مشروع قانون جديد "بشأن الحماية من العنف الأسري والدفاع عن ضحاياه"، وُسِّع في إطاره مفهوم "العنف الأسري"، وإدراج مفهومي العنف الاقتصادي والتهديد بممارسة العنف الأسري.

باء- المسائل المتعلقة بالضمانات الأمنية

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-١١٧ و ٧٦-١٢٤ و ٧٦-١٢٦

١٢١- ويظل العامل الأفغاني يشكل تحدياً خارجياً خطراً بالنسبة لجمهورية قيرغيزستان، بوصفها أحد بلدان آسيا الوسطى، حيث يشكل ذلك العامل مصدراً لمخاطر الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات. وقد انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى عشرة صكوك صادرة عن الأمم المتحدة تنظم الأحكام المتعلقة بجرائم الإرهاب وتدابير مكافحتها. وتدعم جمهورية قيرغيزستان بالكامل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتتعاون مع هيكل مكافحة الإرهاب في كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد الدول المستقلة ومنظمة شانغهاي للتعاون. ويجري في إطار جمهورية قيرغيزستان العمل بقانون "مكافحة تمويل الإرهاب وتشريع (غسل) المداخيل المتأتية من الجريمة"^(٥١)، وهو قانون لم تطرأ عليه تعديلات جوهرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبغية تنسيق نشاط أجهزة سلطة الدولة - مع الكيانات المعنية بمكافحة الإرهاب، وفي إطار مركز مكافحة الإرهاب التابع للجنة الدولة للأمن القومي في جمهورية قيرغيزستان أنشئت لجنة تنسيق مشتركة بين الإدارات تعنى بتبادل المعلومات بشأن رصد العمليات المالية للأشخاص الواردين على القائمة الوطنية للأشخاص المتورطين في أنشطة

الإرهاب أو التطرف أو نشر أسلحة الدمار الشامل. ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية المتعلقة بتشريع المداخليل المتأتية من الجريمة، أقيم خلال الفترة المستعرضة ما مجموعه ٣٧ قضية جنائية، أحيل ٩ منها إلى المحاكم.

١٢٢- وبغية تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتشريع المداخليل المتأتية من الجريمة، وقعت الحكومة في عام ٢٠١١ على اتفاقية المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^(٥٢).

١٢٣- وفي إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات، تعكف أجهزة إنفاذ القانون على اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من انتشار المخدرات بصورة غير مشروعة. فوفقاً لبيانات وزارة الداخلية، أقيم في الفترة المستعرضة ما مجموعه ٨ ٥٤٢ قضية جنائية، أحيل ٤٣٩ ٧ منها إلى المحاكم. وقد صودر ما مجموعه ٨١١,٨ ١١٣ كيلوغرام من المواد المخدرة، والمواد المخلة بالعقل والسلائف.

كاف- مكافحة الفقر والتنمية المستدامة

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ١٠٦-٧٦ و ١٠٧-٧٦ و ١٠٨-٧٦ و ١٠٩-٧٦ و ١١٠-٧٦ و ١١١-٧٦ و ١١٢-٧٦ و ١١٣-٧٦ و ١١٤-٧٦ و ١٢٦-٧٦

١٢٤- أسفر الانتقال إلى اقتصاد السوق عن تغييرات هامة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ولم تجد الإصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة انعكاساً لها في الاقتصاد الوطني فحسب، بل طالت بالدرجة الأولى مستوى معيشة السكان. وقد تمثلت إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة في تحسين مستوى معيشة السكان والقضاء على الفقر. وقد ترسخ ذلك في عام ٢٠١٢ من خلال إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة لدى رئاسة جمهورية قيرغيزستان، وهو هيئة تضم جهود جميع فروع سلطة الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتنفيذاً للاستراتيجية المذكورة، أقر برنامج الانتقال نحو التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، الذي يستند إلى مبادئ الترابط بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومراعاة التشريع والإمكانات المؤسسية والكوادر، وصحة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية، وعامل النمو البشري، فضلاً عن خطة تفصيلية لتحسين مستوى معيشة جميع الفئات السكانية بحلول عام ٢٠١٧، والتنمية المستدامة للمناطق، مع التركيز على التخصص والتجارة والتعاون بين المناطق.

١٢٥- ووفقاً لبيانات اللجنة الإحصائية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٣٥٠,٠ مليار سوم، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة ١٠,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وقد ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة ٨,٣ في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه.

١٢٦- ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة العمل والهجرة والشباب في جمهورية قيرغيزستان، بلغ عدد السكان غير العاملين المقيدون في سجلات أجهزة العمالة الحكومية، ممن كانوا يبحثون عن عمل بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ما مجموعه ٩٤,٢ ألف شخص، وهو رقم يمثل تراجعاً بنسبة ١,١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. أما عدد المسجلين من العاطلين عن العمل فبلغ ٥٨,٤ ألف شخص، ما يمثل تراجعاً بنسبة ٣,٣ في المائة. وبلغت نسبة البطالة المسجلة ٢,٣ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً.

١٢٧- ووفقاً لنتائج الدراسة المتكاملة لميزانيات الأسر المعيشية، ارتفع مستوى الفقر وفقاً لمؤشر الإنفاق على السلع الاستهلاكية من ٣١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ويعيش ثلاثة أرباع السكان الفقراء في المناطق الريفية.

لام- تطور النظام التعليمي

معلومات مقدمة وفقاً للتوصية ٧٦-١١٥

١٢٨- ووفقاً للدستور، يحق لكل فرد الحصول على التعليم الأساسي العام والمتوسط العام في مؤسسات التعليم الحكومية. وبغية تطوير النظام التعليمي، أقرت الحكومة التصور والاستراتيجية المتعلقة بتطوير التعليم في جمهورية قيرغيزستان حتى عام ٢٠٢٠، فضلاً عن خطة العمل الهادفة إلى تنفيذ ذلك التصور والاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، تحققت النتائج التالية:

- وُضعت خطة لإعداد الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة وبدأ العمل بتلك الخطة على نحو أتاح للأطفال الاستعداد بشكل متواز قبل الالتحاق بالصف الأول؛
- ارتفعت نسبة مؤسسات التعليم في مرحلة ما قبل الدراسة من ٣٤,٨ في المائة إلى ٣٧,٢ في المائة؛
- ازدادت نسبة شمول الأطفال بمرحلة ما قبل الدراسة من ١٣ في المائة إلى ١٥ في المائة؛
- ارتفعت نسبة الشمول بالتعليم المتوسط من ٩٦ في المائة إلى ٩٨ في المائة؛
- ازداد شمول المدرسين سنوياً بدورات زيادة المؤهلات من ٨ في المائة إلى ١٨ في المائة.

ميم- الدفاع عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أكثر الفئات السكانية ضعفاً

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٧٦-٦٢ و ٧٦-١١٦ و ٧٧-١٣

١٢٩- وتنفيذاً لقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن حقوق وضمانات الأشخاص ذوي القيود الصحية"، يجري بذل جهود حثيثة من أجل تطوير آليات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي القيود الصحية^(٥٣). فبحلول مطلع عام ٢٠١٤، كان عدد الأشخاص ذوي القيود الصحية

يبلغ ١٥٥,٩ ألف شخص، أو ما تشكل نسبته ٢,٧ في المائة من مجموع سكان الجمهورية، بينهم ١٧,١ في المائة من الأطفال تحتاج نسبة ١٦,٠ في المائة منهم إلى عناية دائمة. وفي هذا الصدد، يضطر أحد الوالدين إلى التخلي عن العمل، ويُجرم بالتالي من حقه في المعاش التقاعدي، لكنه يحصل بدلاً منه على إعانة شهرية.

١٣٠- وتتولى الدولة، على أساس تنافسي، اقتناء الخدمات من المؤسسات غير الربحية لأغراض الأشخاص ذوي القيود الصحية، والأسر والأطفال الموجودين في ظروف معيشية صعبة، والأشخاص الذين لا مأوى لهم والمسنين من المواطنين، وهو ما خصصت له وزارة التنمية الاجتماعية لجمهورية فيرغيزستان في عام ٢٠١٤ ما مجموعه ٢٢,٥ مليون سوم. وتم إقرار ٢٤ مشروعاً اجتماعياً وإنشاء ٧ مراكز لإعادة التأهيل، نزولاً عند طلب اجتماعي من الحكومة، فضلاً عن تأمين حصول الشخص ذي القيود الصحية على علاج في أقرب المنتجعات الاستشفائية إلى مكان إقامته.

١٣١- وفي إطار تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، أُقرت المعايير الدنيا للخدمات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي القيود الصحية والأطفال ذوي القيود الصحية في مؤسسات الخدمة الاجتماعية. وبغية العمل بالمعايير الدولية لتحديد الإعاقة، يتواصل إصلاح خدمة التقييم الطبي والاجتماعي.

١٣٢- وينبغي تحسين نظام الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي القيود الصحية، إذ يلاحظ إهمال القواعد التشريعية المتعلقة بإعمال حقوق الأشخاص ذوي القيود الصحية. ويعاني الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل ومؤسساتها قيوداً في بعض الأحيان، فضلاً عن تدني نوعية الخدمات المقدمة، وعدم وجود نظام متطور للإدماج في الحياة الاجتماعية، والوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والثقافة، والهياكل الأساسية، والتمهيش الاجتماعي والمكاني العائد إلى وجود "حواجز اجتماعية مرتبطة بالإعاقة"، فضلاً عن عدم تساوق أحجام المعاشات التقاعدية مع أحجام الإعانات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي القيود الصحية.

١٣٣- وتمهيداً للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أُقرت سلسلة من التدابير المتعلقة بإعمال حقوق الأشخاص ذوي القيود الصحية وتحسين نوعية حياتهم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٥٤)، وهي سلسلة تنص على تدابير شاملة تتراوح بين إعادة النظر في الصكوك الحقوقية التي تنظم شؤون الأشخاص ذوي القيود الصحية وتنفيذ تدابير المراقبة في جميع الميادين التي تساهم في تحسين الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي القيود الصحية، فضلاً عن الارتقاء بمستوى الاعتراف الاجتماعي بظاهرة الإعاقة.

١٣٤- ووفقاً للقواعد الدستورية، لا يجوز تعريض أحد للتمييز على أساس الجنس أو أي مؤشر آخر من المؤشرات. وتعمل بحرية في جمهورية فيرغيزستان منظمات تدافع عن حقوق الإنسان، هدفها النهوض بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومصالحهم. وبالرغم من تفاقم مؤشر الوصمة التي تمس بالمثليات والمثليين ومزدوجي

الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والتمييز ضدهم داخل المجتمع، تتعاون تلك المنظمات مع أجهزة الدولة وتشارك إلى جانب منظمات أخرى تابعة للمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات. وفي الوقت الحالي، يجري العمل بمشاركة منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية على إدخال تعديلات على التشريع المتعلق بوضع الإجراءات التي تتيح لمغايري الهوية الجنسانية تغيير جنسهم وتغيير الوثائق التي تعرّف حسب الأصول عن شخصيتهم.

نون - حقوق الطفل

معلومات مقدمة وفقاً للتوصيات ٣٠-٧٦ و ٣١-٧٦ و ٣٥-٧٦ و ٤٦-٧٦ و ٥٦-٧٦ و ٦٣-٧٦ و ٦٩-٧٦ و ١٠٠-٧٦ و ١٠١-٧٦ و ١٠٢-٧٦ و ١٠٣-٧٦ و ١٠٥-٧٦

١٣٥- في عام ٢٠١٢، أُقر في جمهورية قيرغيزستان، وللمرة الأولى في منطقة آسيا الوسطى، قانون جديد "بشأن الأطفال" ينص على ضمانات وإجراءات لحماية الأطفال، بمن فيهم الفئات الضعيفة من قبيل الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، والأطفال ذوي القيود الصحية، والأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ووفقاً للقانون المذكور، يُعد تأمين المصالح المثلى للطفل عنصراً أساسياً في عملية تحديد طريقة حماية الطفل. وقد أُدرجت التدابير والإجراءات الأساسية المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة ضمن استراتيجية تطوير الحماية الاجتماعية لسكان جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

١٣٦- ويجري العمل باستمرار على تحسين نظام حماية الأطفال في جمهورية قيرغيزستان، إذ تعمل في جميع المناطق أجهزة مخولة بحماية الأطفال، ويعمل التشريع بمفهوم قضاء الأحداث والتدابير الخاصة بحماية القصر الموجودين في نزاع مع القانون، كما تنفَّذ برامج متخصصة لحماية الحق في البيئة الأسرية، وحماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل.

١٣٧- ويجري على الدوام تنفيذ تدابير للكشف عن الأسر غير الناجحة والفاشلة اجتماعياً، والأطفال الموجودين في ظروف حياتية صعبة ممن يتعرضون لمعاملة قاسية أو سلوك إجرامي، فضلاً عن الأطفال الذين لا يرتادون المدرسة، وأطفال الشوارع. وتنفَّذ أيضاً مدهمات تهدف إلى وقاية القصر من الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضدهم. وقد شُددت مسؤولية ذوي الأطفال عن تقصيرهم في تربية القصر وتعليمهم أو رفضهم توفير ذلك التعليم لهم^(٥٥). كما شُددت العقوبة على الجرائم المرتكبة بحق السلامة الجنسية للقصر^(٥٦).

١٣٨- وإعمالاً لحق الطفل في النمو والترعرع في إطار الأسرة، تدير وزارة التنمية الاجتماعية مصرفاً حكومياً للبيانات المتعلقة بالأطفال المحرومين من إعالة ذويهم، وهي تقدم المساعدة لأولئك الأطفال كي يربوا ضمن إطار أسري.

١٣٩- واعتمد نظام الأسرة المستقبلية (الرعاية)^(٥٧) الذي جرى بموجبه تثقيف ١٧ أسرة مستقبلية، حصل ١١ منها على شهادة بهذا الشأن. ولا يُعطى الطفل للأسرة المستقبلية إلا بموافقه.

١٤٠- وينص قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الأطفال" على ضمانات تتعلق بتوفير الحماية للأطفال من العنف الجسدي والنفسي والجنسي، ومن المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومن إرغامهم على الدخول في نشاط إجرامي وارتكاب أفعال منافية للمجتمع. وفي الحالات القصوى، عندما يكون ثمة تهديد مباشر على حياة الطفل وصحته، تبادر الهيئات المعنية بحماية الطفل بالاشتراك مع أجهزة الداخلية إلى اتخاذ تدابير فورية تصل إلى إخراج الطفل من إطار الأسرة. فخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤، اتخذ خبراء الهيئات المعنية بحماية الأطفال ١٧ إجراء أُخرج في إطارها أطفال من أسرهم بسبب تعرض حياتهم وصحتهم للخطر المباشر، ووضعت الأطفال بصورة مؤقتة في مراكز لإعادة التأهيل. وقد خصص معهد أمين المظالم ومركز مساعدة الأطفال ضحايا العنف خطوط "هواتف ثقة" مباشرة تتيح للأطفال تقديم شكاوى بشأن المعاملة القاسية.

١٤١- وبغية تشكيل حيز تعليمي آمن في إطار وزارة التعليم والعلوم، يتعاون مكتب أمين المظالم وسواه من الهيئات الحكومية مع اليونيسيف في تنفيذ البرنامج الرائد "مدرسة بدون عنف". ويشترك في هذا البرنامج ٢٨ مدرسة من جميع مناطق قيرغيزستان، يقع ١٣ منها في المدن، و ١٥ في المناطق الريفية. ويتم التعليم في ثلاث من تلك المدارس باللغة القيرغيزية، وفي ست باللغة الروسية، واثنين باللغة الأوزبكية، فيما يدار التعليم في ١٧ مدرسة أخرى بمزيج من تلك اللغات.

١٤٢- ووفقاً لبيانات وزارة الصحة، بلغ عدد الأطفال في سن السابعة عشرة ممن تعرضوا للعنف المنزلي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ ما مجموعه ٤٠٤ أشخاص، بينهم ٣١٠ عانوا من العنف الجسدي، و ٦١ من العنف النفسي، و ٣٣ من العنف الجنسي. وتتولى مؤسسات الرعاية الصحية تسجيل الأطفال الذين أدخلوا تلك المؤسسات ممن تبين عليهم "علامات المعاملة القاسية"؛ وتحال البيانات إلى أجهزة الداخلية، وبعد خروجهم من المصح إلى مركز الطب الأسري.

١٤٣- ووفقاً للبيانات الرسمية لوزارة الداخلية، أقيم بحق مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد القصر خلال الفترة المستعرضة ما مجموعه ٥ ٢٣٧ قضية جنائية، أحيل منها ٣ ٢٨٦ منها إلى المحاكم.

١٤٤- ووفقاً لقواعد الدستور، لا تخضع ضمانات حظر الاسترقاق والاتجار بالبشر واستغلال عمل الأطفال لأي قيود. وفُرض حظر على قبول الأطفال أو تشغيلهم في أي عمل من شأنه أن يشكل خطراً على صحتهم أو يعيق تحصيلهم العلمي. كما فُرض حظر على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

١٤٥- وقد صدقت جمهورية قيرغيزستان على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال^(٥٨).

١٤٦- وبالإشتراك مع الهيئات المعنية بالتنمية الاجتماعية والتعليم والإدارات الحكومية المحلية، يقوم العاملون في هيئة التفتيش المعنية بالقصر التابعة لأجهزة الداخلية بمهام دورية للكشف عن أسوأ أشكال عمل الأطفال، بغية تقديم ما يلزم من مساعدة اجتماعية لأسر القصر ومساعدة الأطفال على الانخراط في مؤسسات التعليم العام. وتم خلال عمليات المداهمات التي جرت خلال الفترة المستعرضة للكشف عن ٣٣٧٦ ٣ طفلاً عاملاً، منهم ١٣٠ سُخِّروا للعمل في أسوأ الظروف. وتواصل الهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية العمل مع الأسر والأطفال على الكشف عن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

١٤٧- ووفقاً لقانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن التعليم"، لا يجوز صرف التلامذة عن دراستهم إلا في الحالات الاستثنائية التي تسمح بها وزارة التعليم والعلوم. وتنطوي المناهج الدراسية على موسم عمل صيفي لتلامذة صفوف الخامس إلى الثامن وتلامذة الصف العاشر، يعملون خلالها على تحضير المساحات المحيطة بالمدرسة وترتيبها، كما يجرون أبحاثاً واختبارات على تلك الأراضي ويقدمون المساعدة في الأشغال المتعلقة بإصلاح المدارس.

١٤٨- وبغية توفير المساعدة الاجتماعية والحقوقية والنفسية للأطفال الذين يعيشون حياة صعبة، يعمل أكثر من ٥٠ مؤسسة ومركزاً لتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال، من قبيل مركز إعادة تأهيل أطفال الشوارع، ومركز التكيف الاجتماعي للأطفال، ومركز مساعدة الأطفال من ضحايا العنف. ويتلقى الأطفال في تلك المراكز زهاء ١٠ أنواع من خدمات إعادة التأهيل الاجتماعي.

١٤٩- وتقوم أجهزة الداخلية على نحو منتظم بعمليات مدممة للكشف عن الأطفال عديمي المأوى والأطفال المشردين، وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الكشف عن ١١ ٨٤٠ طفلاً. وقد أحيلت المعلومات المتعلقة بالأطفال إلى أجهزة الداخلية وهيئات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات الصحية والتعليمية. وقد أحيل إلى مراكز الوقاية من الانتهاكات المرتكبة ضد القصر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٦ ٤٩٣ طفلاً بلا مأوى وطفلاً مشرداً، أعيد منهم ٦ ١٥١ إلى ذويهم وأقربائهم فيما أحيل ٢٥٥ إلى المدارس ومراكز التربية، و٨٧ إلى مؤسسات رعاية الأطفال.

١٥٠- وينص قانون جمهورية قيرغيزستان "بشأن الأطفال" على أسس تطوير القضاء الخاص بالأحداث والأطفال من ضحايا العنف أو الجريمة. وتنص التدابير الخاصة بحماية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون على ضمانات من قبيل فرض مكتب الادعاء العام رقابة خاصة على التقييد بحقوق القصر الموجودين في الاحتجاز، والمشاركة الإلزامية للممثلين القانونيين والمحامين في جميع إجراءات التحقيق المتعلقة بالقصر وضرورة إبلاغ أفراد أسرهم في غضون ثلاث ساعات من لحظة الاحتجاز. ولا يجوز اتخاذ قرار باحتجاز القاصر إلا في حالات استثنائية. أما فيما يتعلق بالطفل الموجود في نزاع مع القانون، فتتولى الأجهزة المعنية بحماية الأطفال وضع خطة للتدابير المتعلقة بإعادة تأهيله.

١٥١- وفي سبيل تنسيق التدابير وتوحيد الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي، فضلاً عن المنظمات الاجتماعية والدولية الهادفة إلى تنفيذ تدابير حماية حقوق ومصالح القصر الموجودين في نزاع مع القانون وإعادة تلك الحقوق، أنشئ مجلس تنسيق مشترك بين الإدارات معني بقضاء الأحداث لدى الحكومة^(٥٩)، كما أقر برنامج حكومي لتطوير القضاء الخاص بالأطفال في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨^(٦٠).

رابعاً- زيادة الإمكانيات وطلب المساعدة التقنية

١٥٢- بغية تنفيذ دليل التوثيق الطبي الفعال لحالات العنف/التعذيب أو المعاملة القاسية الممارسة في إطار أجهزة الدولة، فضلاً عن تنفيذ جميع جوانب الخطة الوطنية لتدابير مكافحة التعذيب، تعزز جمهورية قيرغيزستان تقديم طلب مساعدة تقنية إلى المنظمات الدولية (انظر الفصل الثالث، الباب واو، البند ١٠٣).

١٥٣- وفي الوقت الحالي، تواجه الدولة مهمة تطبيق خطة فعالة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الشكاوى الفردية، ما يستلزم مساعدة استشارية وفنية من جانب المنظمات الدولية للمساهمة في تقاسم تجربة أفضل الممارسات في مختلف البلدان (انظر الفصل الثاني، الباب جيم، البنود ٤٤ و ٤٥).

١٥٤- وتقع على عاتق جمهورية قيرغيزستان مجموعة من المهام المتعلقة بزيادة فعالية التشريع في مجال مكافحة جميع أنواع التمييز، وعليه تعزز جمهورية قيرغيزستان تقديم طلب مساعدة تقنية بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع مختلف الدول في ذلك الميدان (انظر الفصل الثاني، الباب ألف، البنود ٢٠ و ٢١).

١٥٥- وفي الوقت الحالي، تجري جمهورية قيرغيزستان الاستعدادات للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يستلزم إجراء تعديلات جوهرية على نظام توفير المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي القيود الصحية، وتأمين مشاركة هؤلاء الأشخاص في جميع الميادين الحياتية، ما يستلزم دعماً من المجتمع الدولي وما يتصل بذلك من مساعدة فنية واستشارية (انظر الفصل الثاني، الباب ميم، البنود ١٣١-١٣٣).

١٥٦- وبغية تنفيذ توصية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٧٧-٤٠ المتعلقة بالجانب الإنساني للتعاون العسكري (نزع الألغام، عمليات الإنقاذ وما إلى ذلك)، تعزز جمهورية قيرغيزستان التقدم بطلب مساعدة استشارية وفنية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة من أجل تنفيذ عمليات تطهير الأراضي من الذخائر غير المنفجرة.

خامساً- التشاور مع المجتمع المدني

١٥٧- تمهيداً لإعداد هذا التقرير الوطني، أُخذت، بالتعاون مع المنظمات الدولية سلسلة من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني من مختلف مناطق جمهورية قيرغيزستان، أُجري في إطارها حوار مفتوح وبناء. وجرى المناقشة الختامية للتقرير الوطني لجمهورية قيرغيزستان في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد نوهت منظمات المجتمع المدني بجودة التقرير الذي يعكس التوجهات الأساسية في ميدان حقوق الإنسان. في الوقت نفسه، لم يأت التقرير على ذكر عدد من المشاكل الهامة المتعلقة ببعض مسائل حقوق الإنسان، من قبيل حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف المرتكب من جانب أجهزة إنفاذ القانون بحق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وعدم كفاية تمثيل الأقليات الإثنية في دوائر الدولة، وحالة الأقليات الدينية، والتقييد بحقوق الإنسان لدى تأمين النظام العام أثناء التجمعات السلمية. وأبدت منظمات المجتمع المدني قلقاً خاصاً إزاء مشاريع القوانين الجارية المتعلقة بحظر التعامل بإيجابية مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وحظر جمعيات المواطنين غير المسجلة، فضلاً عن الإجراءات القاسية التي تعتبر المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً من مصادر أجنبية بمثابة "عملاء للخارج". وتم التأكيد خلال المشاورات على ضرورة تزويد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمزيد من المعلومات التفصيلية المتعلقة بالمشاكل الآتية الذكر. وقد أخذت لجنة التنسيق المعنية بحقوق الإنسان لدى الحكومة ملاحظات المجتمع المدني في الاعتبار، ولاقت التوصيات الواردة خلال المشاورات انعكاساً لها لا في نص التقرير الوطني فحسب، بل في المواد الإعلامية التي زُود بها الوفد الوطني لأغراض تقديم هذا التقرير.

سادساً- الآفاق المستقبلية

١٥٨- تلتزم جمهورية قيرغيزستان التزاماً شديداً بحماية حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية كافة، وبالنهوض بتلك الحقوق والحيثيات. وسوف يجري تنفيذ ما اتخذته جمهورية قيرغيزستان على عاتقها من التزامات دولية في مجال التقييد بحقوق الإنسان في إطار النهج التي حددته الدولة لنفسها على طريق تحديد البلد، مع مراعاة خصوصية الدولة الوطنية والإقليمية، فضلاً عن خصائصها التاريخية والثقافية والدينية.

١٥٩- وتعترف قيرغيزستان بعملية الاستعراض الدوري الشامل وتأييدها كاملاً بوصفها أداة بناءة من شأنها إخراج البلد إلى مستوى جديد من الحوار بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني، والمساهمة في تطبيق استراتيجية التحسين وآلياتها، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان.

١٦٠- وتؤيد قيرغيزستان ضرورة الاعتراف الشامل بحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى، والتقييد بتلك الحقوق، كما تؤيد ما تبذله الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى من جهود في هذا الاتجاه.

Notes

- ¹ Нумерация рекомендаций дана согласно Докладу Рабочей группы по универсальному периодическому обзору. Кыргызстан. 16 июня 2010 года. A/HRC/15/2.
- ² Распоряжение Правительства КР от 01.09.2014 г. № 369.
- ³ Постановление Парламента КР от 12 января 1994 года N 1406-XII.
- ⁴ Постановление Парламента КР от 21 февраля 2008 года N 216-IV.
- ⁵ Распоряжение Правительства КР от 16.09.11 №422.
- ⁶ Постановление Правительства КР от 13 декабря 2011 года № 755.
- ⁷ Закон КР "О ратификации Конвенции о защите детей и сотрудничестве в отношении международного усыновления, принятой в Гааге 29 мая 1993 года" от 10 августа 2012 года N 166.
- ⁸ Закон КР «О Национальном центре Кыргызской Республики по предупреждению пыток и других жестоких, бесчеловечных или унижающих достоинство видов обращения и наказания» от 07.06.12. N 104.
- ⁹ Кодекс КР «О детях» от 10 июля 2012 года N 100.
- ¹⁰ Закон КР "О мирных собраниях" от 23 мая 2012 года № 64.
- ¹¹ Указ Президента КР по реализации решения Совета обороны от 7 февраля 2014 года № 24.
- ¹² Статьи 154, 155 УК КР.
- ¹³ Распоряжение Руководителя Аппарата Президента КР от 1 февраля 2013 года № 24.
- ¹⁴ Распоряжение Правительства КР 23 октября 2014 года №469-р.
- ¹⁵ Закон КР «Об Омбудсмене (Акыйкатчы) Кыргызской Республики» от 31 июля 2002 года №136.
- ¹⁶ Постановвление Правительства КР от 17.03.2014 №155.
- ¹⁷ Статья 40 Конституции КР.
- ¹⁸ Части 1, 2, 3, 4 ст. 94 Конституции КР.
- ¹⁹ Постановление Правительства КР от 19 марта 2014 года №174.
- ²⁰ Статья 270 УПК КР.
- ²¹ Закон КР от 14 июля 2014 года №135.
- ²² Статья 41 Конституции КР.
- ²³ Закон КР «О противодействии коррупции» от 08.08.2012 г. № 153.
- ²⁴ Постановление Правительства КР от 30 августа 2012 года №596.
- ²⁵ Указ Президента КР «О мерах по устранению причин политической и системной коррупции в органах власти» от 12.11.2013 г. №215.
- ²⁶ Закон КР от 6 августа 2005 года № 128.
- ²⁷ Распоряжение Правительства КР от 12 февраля 2014 года №44-р.
- ²⁸ Организация экономического сотрудничества и развития.
- ²⁹ Закон КР «Об общественных советах государственных органов" от 24.05.2014 г. №74.
- ³⁰ Указ Президента КР от 29 сентября 2010 года №212.
- ³¹ Согласно Закону КР «О нормативных правовых актах» государство принимает на себя обязательство обеспечить общественное обсуждение проектов нормативных правовых актов, путем обеспечения публичности процесса их рассмотрения. Обеспечение открытости нормотворческой деятельности предоставляет организациям гражданского общества возможность вносить предложения, которые должны быть тщательно рассмотрены государственными органами, и своевременно реагировать, если предлагаемые государством правовые нормы не соответствуют общественным нуждам или нарушают права и свободы человека.
- ³² Закон КР «О внесении дополнений в некоторые законодательные акты» от 18.02.2014г. №35.
- ³³ Приказ Министерства образования и науки КР от 15.05.2011 г. №209/1.
- ³⁴ Указ Президента КР от 21 января 2013 года №11.
- ³⁵ Постановление Правительства КР «О национальной стратегии Кыргызской Республики по достижению гендерного равенства до 2020 года и Национальном плане действий по достижению гендерного равенства в Кыргызской Республике на 2012-2014 гг.» от 27 июня 2012 года №443.

-
- ³⁶ Постановление Правительства КР от 14 января 2013 года № 14.
³⁷ Постановление правительства КР от 7 декабря 2012 года № 813.
³⁸ Постановление Правительства КР от 10 января 2014 года № 12.
³⁹ Конституционный закон КР от 2 июля 2011 года № 68.
⁴⁰ Постановление Правительства КР от 5 марта 2013 года №109.
⁴¹ Указ Президента КР от 10 апреля 2013 года №74.
⁴² Постановление Правительства КР от 27 августа 2014 года №487.
⁴³ Постановление Правительства КР от 23 марта 2012 года №201.
⁴⁴ Приказ Министерства здравоохранения КР от 26 июня 2013года и ФОМС при Правительстве КР «Об утверждении Правил приписки населения Кыргызской Республики к группам семейных врачей» от 26.06.13г. № 126.
⁴⁵ Постановление Правительства КР от 14 января 2013 года № 14.
⁴⁶ Закон КР от 4 августа 2008 года №184.
⁴⁷ Закон КР от 14 июля 2011 года № 98.
⁴⁸ Закон КР от 25 марта 2003 года №62.
⁴⁹ Приказ Министерства здравоохранения КР от 23.11.2007г. №417.
⁵⁰ Семейный Кодекс КР, ст. 14, от 30 августа 2003 г. №201.
⁵¹ Закон КР от 31 июля 2006 года № 135.
⁵² Закон КР от 15 июня 2012 года № 83.
⁵³ Закон КР от 3 апреля 2008 года № 38.
⁵⁴ Постановление Правительства Кыргызской Республики от 2 декабря 2013 года № 650.
⁵⁵ Закон КР «О внесении изменений и дополнения в Кодекс КР об административной ответственности от 21 декабря 2012 года № 203.
⁵⁶ Закон КР «О внесении изменений и дополнений в Уголовный кодекс Кыргызской Республики» от 9 июля 2013 года № 126.
⁵⁷ Постановление Правительства КР от 1 октября 2012 года № 670.
⁵⁸ Конвенция № 182 о запрещении и немедленных мерах по искоренению наихудших форм детского труда, Закон КР от 30.12.03 № 244.
⁵⁹ Постановление Правительства КР от 3 мая 2013 года N 232.
⁶⁰ Постановление Парламента КР от 16.10.14 №4390-V.
-